

تحليل سوق النفط العالمي

الدكتور أحمد إبريهي علي

آذار 2016

World Oil Market Analysis

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

The oil market has undergone substantial changes since June 2014 and the sharp fall in oil price has been driven by a number of factors on demand and supply sides.

The Paper will address the current situation and the outlook of oil market based on: world economic prospect and the pattern of growth, highlighting the increasing contribution of developing economies in world economy, and the demand of developing economies for energy in general and crude oil in particular.

Also, the paper would present the latest expansion of Non-OPEC supply of oil and the residual demand for OPEC Crude to assess the effect of excess supply on price. In addition to the income effect, Weakening global demand for oil cannot be separated from the ongoing restructuring of energy sources, and global trend decline of energy intensity. Although, empirical verification would be the core of the research efforts, a theoretical approach will be presented and thoroughly discussed.

تحليل سوق النفط العالمي

د. احمد إبريهي علي

شهد سوق النفط تغيرات جوهرية منذ حزيران عام 2014 وكان الانخفاض الحاد في سعر النفط بفعل العديد من العوامل التي أثرت بجانب العرض والطلب. وسوف تتناول الورقة الوضع الحالي لسوق النفط وآستشراف مستقبله بالانطلاق من : آفاق الأقتصاد العالمي ونمط النمو، ملسطا الضوء على الأسهم المتزايد للبلدان النامية في إقتصاد العالم، وطلب البلدان النامية على الطاقة بصفة عامة والنفط الخام على وجه الخصوص.

وأیضا، سوف تعرض الورقة التوسع الأخير في عرض النفط من خارج بلدان منظمة اوبك والطلب المتبقي على خام اوبك لتقييم اثر العرض الزائد على السعر. وبالأضافة على أثر الدخل، فإن ضعف الطلب العالمي على النفط لا يمكن فصله عن التغيرات الجارية في بنية الطاقة حسب مصادرها، والاتجاه العام في تناقص كثافة الطاقة. وعلى الرغم من إعماد التحقيق التجريبي محورا رئيسيا للجهود في بحث الموضوع إلا ان مقارنة نظرية سوف تعرض وتناقش على نحو شامل .

مقدمة :

عمقت تغيرات سوق النفط الأحساس بالخطر بما اسفرت عنه من ازمة مزدوجة، في المالية العامة وميزان المدفوعات في العراق ودول اخرى. وخاصة من احتمال بقاء سعر النفط دون 70 دولار للبرميل في السنوات القريبة القادمة، إلى جانب صعوبة تكيف الاستيرادات ومصادر الطلب الأخرى من العملة الأجنبية دون عجوزات كبيرة يتعذر تمويلها. ومن جهة أخرى تستبعد امكانية انجاز تنويع في القاعدة الإنتاجية يعوض عن نقص المورد النفطي مع الأنماط المعروفة والمألوفة للاستثمار والنمو حتى في عقد من الزمن.

وليس الاضطراب الأخير جديدا على سوق النفط فقد شهدت الأسعار منذ بداية عام 1974 موجات صعود عالية وانهيارات عنيفة تشترك في خصائصها مع بقية السلع الأولية لكنها تفوقها في مديات التغير العنيف. كما ان علاقة تقلب الأسعار بتذبذب العرض والطلب العالمي على النفط ومع فائض العرض او الطلب الزائد شديدة التعقيد، وتتصف ايضا بعدم الاستقرار. إن التوقعات وسوق المستقبل، وحركة الخزير النفطي المرتبطة بهما، من شأنها توسيع او تقليص الفجوة الابتدائية بين العرض والطلب، والتي تنعكس في الأسعار الفعلية لترتد من جديد على التوقعات في تغذية متبادلة تتسارع ايام اضطراب السوق. كما ان البيانات التي يشغل عليها التحليل تعبر عن الصفقات الفعلية وليس الخضم والمسابقات Ex ante التي تفاعلت لتنتهي إلى ما تظهره البيانات. ولذلك تتأكد الحاجة إلى الفهم المعمق لكيفيات عمل السوق ولماذا تكون استجابة الأسعار بهذه الحدة. لقد حاولت هذه الدراسة النظر في اساسيات اقتصاد النفط ضمن قطاع الطاقة والاقتصاد الكلي العالمي.

لقد تعاملت الدراسة مع البيانات الشهرية إلى جانب السنوية لمتابعة حركة الأسعار، وعرضت عينات من الأسعار المستقبلية، بين الفترة التي سبقت غنخفاض الأسعار عام 2014 ومطلع عام 2016، بنمطيهما التأجيلي Contango ، والتراجعي Backwardation. وايضا عالجت بيانات اسعار عدد من السلع الأولية والذهب وارتباطها بحركة سعر النفط، وذلك إلى جانب سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار الأمريكي.

وجاءت هذه الدراسة استكمالا لسابقتها التي اهتمت بتقدير دوال العرض والطلب والارتباط بين الأسعار الفورية والمستقبلية ومفهوم الربح من بين مسائل غيرها. واريدها الورقة التركيز على الفجوة بين العرض والطلب والأقتراب من اجواء الاضطرابات السعرية الرئيسية وما تلاها. وايضا النظر في آفاق سعر النفط من زوايا مختلفة وعلاقته بنمو الاقتصاد العالمي ومشكلات البيئة. وقد اعتمد البحث عرض الوقائع والتحليل بكيفية تستدعي مشاركة القارئ ولا تخفي تعقيدات الموضوع وما يكتنفه من غموض والحاجة إلى المزيد من جهود الزملاء ومراكز الأبحاث.

ان اقتصاد النفط واسواقه من الموضوعات المهمة في اقتصاد العالم إلى جانب محوريته في إقتصاد العراق والدول النفطية الأخرى. وهنا نبين ان البيانات التي وفرتها منظمة اوبك ومنظمة الطاقة الدولية ومنظمة معلومات الطاقة الأمريكية والبنك الدولي كلها ساعدت على تسهيل البحث في الموضوع .

1. العرض والطلب والتكاليف:

محددات الطلب على النفط:

- السكان: يسهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة عموماً ومنها النفط ، وذلك بثبات أثر العوامل الأخرى، ومنها متوسط الدخل للفرد وبنية الإنتاج المحلي الناتج المحلي.
- نسبة السكان الحضري من مجموع السكان: لثبوت علاقة طردية بين نسبة السكان الحضري من مجموع السكان والطلب على الطاقة بثبات أثر العوامل الأخرى. وعلى الأغلب قد يتعذر الفصل بين أثر كل من نسبة التحضر ومتوسط الدخل للفرد في الطلب على الطاقة لشدة الارتباط بينهما عبر الزمن في الدولة الواحدة .
- متوسط الدخل للفرد: ويعبر عنه عادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الطاقة للفرد حسب تفاوتها في متوسط الدخل للفرد. وينمو الطلب على الطاقة للفرد بارتباط موجب مع متوسط الدخل للفرد لكن الأول أقل من الثاني ويسمى الفرق تناقص كثافة الطاقة.
- بنية الإنتاج: ويعبر عنها اسهام القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف ان القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، وكلما تحول الإقتصاد من السلع إلى الخدمات في بنية الإنتاج إنخفض متوسط الطاقة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي لهذا السبب.
- التكنولوجيا: في العقود الأخيرة اتجهت الدول المتقدمة نحو التكنولوجيا المقتصدة بالطاقة وعلى سبيل المثال تطوير محركات السيارات وانظمة الإنتاج الأخرى بحيث تحتاج إلى وقود أقل لنفس المقدار من الأداء. وتحت مظلة العامل التكنولوجي تدخل اساليب الإنتاج والأساليب البديلة، فمثلاً لا يستخدم النفط ومنتجاته إلا قليلاً في توليد الكهرباء كما يستخدم الفحم والغاز والوقود غير الأحفوري. ولذا لا يكون الطلب على النفط مرناً مع تغير السعر لأن التحول من انواع الوقود الأخرى إلى النفط يتطلب تغيرات واسعة في التكنولوجيا .
- البناء التحتي لنظام الطاقة: فعند انخفاض سعر النفط يتعذر التحول من مصادر الطاقة الأخرى اليه للارتفاع من السعر الواطئ، فهناك شبكات نقل وتوزيع وخزن ومنظمات اعمال وقواعد تنظيم لاستهلاك الطاقة.

- سعر النفط: يرتبط الطلب على السلع والخدمات بعلاقة عكسية مع السعر ، آخذين في الاعتبار اثر العوامل الأخرى، و لا تشذ السلع الأولية ومنها النفط عن هذه القاعدة. وعند النظر في المحددات الأخرى للطلب على النفط وكيف تقيد أثر السعر يصبح من الواضح ان مرونة الطلب السعرية على النفط واطنة.

- اسعار الطاقة البديلة: وتوجد علاقة طردية بين اسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط، وان تزامن حركة اسعار الطاقة البديلة مع سعر النفط، صعودا ونزولا، يقلل من اثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه، والعكس صحيح.

- سياسات وضوابط البيئة: إذ تهتم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بالسيطرة على المقذوفات الكربونية لمواجهة مشكلة الاحترار العالمي. و يستهدف النفط الخام بعد الفحم لهذا السبب. ولأن الفحم رخيص ويستخدم على نطاق واسع في توليد الكهرباء فقد قلل هذا العامل من ضغوط الضوابط البيئية. ولذا لا يزيد معدل النمو السنوي المقدر للطلب على النفط الخام حتى عام 2040 عن 0.8 بالمائة، بينما ينمو مجموع الطلب على الطاقة بمعدل 1.5 بالمائة سنويا. و ينمو الطلب على كل من الفحم والغاز بمعدل 1 بالمائة و 2.4 بالمائة سنويا على التوالي.

- السياسات الضريبية: يستخدم النفط وعاءا للضريبة في البلدان المستهلكة، ولهذا فإن ما تضيفه الحكومات على سعر النفط الخام يقلل من فاعلية ارتفاع او انخفاض سعر النفط الخام في الطلب، لأن العبرة بسعر المشتري الأخير. أما الإعانات السعرية التي تقدمها بعض الدول للمنتجات النفطية فقد واجهت في السنوات الأخيرة ضغوطات لرفعها. وخاصة من المؤسسات المالية الدولية.

وتركز دراسات الطلب ، في الأمد القصير، على متغيري الدخل والسعر ، وتهتم بمرونة الطلب الداخلية والسعرية . ولذا يحسب نمو الطلب على النفط بدلالة نمو الدخل ونمو السعر والمرونة.

محددات عرض النفط :

-الاحتياطيات النفطية: هي القيد الأول على العرض، وينصرف مفهوم الاحتياطيات إلى النفط القابل للاستخراج اقتصاديا. ومع تطور المعرفة الجيولوجية ووسائل الاستشعار والتنقيب يجري تحديث بيانات النفط الأصلي في التراكيب الجيولوجية التي تحتويه، ويسمى النفط في المكان. كما ان تكنولوجيا تطوير الحقول، اي العمليات الراسمالية التي تجعل النفط قابلا للاستخراج، وعمليات الاستخراج ذاتها مع الخصائص الجيولوجية للمكان النفطي هذه كلها تحدد التكاليف، وعند المقارنة مع الأسعار السائدة والمتوقعة يتخذ قرار التطوير والاستخراج .، وبذلك يتدخل سعر النفط إلى جانب التكاليف في تعيين مقادير الاحتياطيات النفطية في دولة ما وفي العالم.

-التكاليف: آنفا كانت التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الاحتياطيات، وهنا تعامل التكاليف ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات اثر العوامل الأخرى واهمها التكاليف، وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض. وهنا يميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات الراسمالية للتطوير وما يصيب البرميل المنتج منها إضافة على تكاليف التشغيل، والتكاليف

الحدية في الأمد القصير. والأخيرة هي الكلفة المتغيرة لإنتاج برميل إضافي في الحقول المنتجة. وبهذا المعنى فإن التكاليف الرأسمالية ثابتة وقد تحققت بغض النظر عن قرار الإنتاج الآن أو في المستقبل، وأغلب تكاليف التشغيل متغيرة وتتضمن بعض التكاليف الثابتة في الأمد القصير بسبب التزامات تعاقدية أو لأنها ترتبط بالتشغيل وليس بحجم الإنتاج بالذات.

-سعر النفط: وعلاقته طردية مع العرض، في الأمد القصير والبعيد، لأن ارتفاع السعر يسمح لإنتاج نفوط بتكاليف أعلى من ذي قبل.

-الضرائب السيادية: إذ عادة ما تفرض الحكومات ضرائب تتناسب مع الربح في البرميل المنتج، وإن معدلات هذه الضرائب لها دور في زيادة أو تقليل الإنتاج. وقد لا يكون الهدف من هذه الضرائب ماليا بل أحيانا له علاقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد ذاتها.

-وفرة البناء التحتي: إذ إن طاقة البناء التحتي للاستخراج النفطي تحدد إمكانية التوسع في الاستخراج، ويدخل في هذا النطاق شبكات النقل والتصدير، وتوفير المياه لعمليات الاستخراج، وسواها من التسهيلات الضرورية في النطاق الجغرافي للاستخراج وعلى المستوى الوطني.

ويمكن النظر إلى مسار العرض في الأمد البعيد بأنه تراكم قرارات الاستثمار والتي تعتمد تعظيم العوائد وتقليل المخاطر. وبتعبير آخر يكون المشروع الحدي للاستثمار عند التساوي بين معدل العائد الداخلي للمشروع وكلفة الفرصة البديلة لرأس المال. فعندما تخصص صوافي القيمة الحالية، لسنوات عمر المشروع من النهاية إلى نقطة الصفر، بكلفة الفرصة البديلة لرأس المال التي يعبر عنها سعر خصم معين، وتجمع لتكون مساوية للصفر ذاك هو المشروع الحدي. والعوامل التي تتحكم بصوافي القيمة الحالية، إضافة على سعر الخصم، هي أسعار النفط والتكاليف، تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل، المبينة آنفا.

ومن الجائز القول إن عرض النفط يعتمد على كلفة البرميل وسعر النفط، ويتحدد الإنتاج عند التساوي بين السعر والكلفة الحدية، أي كلفة البرميل الأخير. وتعتمد الكلفة بدورها على حجم الإنتاج ومتغيرات أخرى منها الأجور وأسعار مدخلات الإنتاج التشغيلية ومتغيرات أخرى مثل التكنولوجيا.

ويأتي اعتماد كلفة الوحدة من المنتج (البرميل) على حجم الإنتاج من محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة، ومع زيادة الإنتاج بعد حد معين تتزايد التكاليف. وعند افتراض الأجور وأسعار مدخلات الإنتاج التشغيلية والتكنولوجية ثابتة في الأمد القصير لا يبقى في المنظومة سوى سعر المنتج يعين العرض بعلاقة طردية. فعندما ينخفض السعر يفترض أن الإنتاج يتوقف في الحقول التي تتجاوز فيها كلفة البرميل السعر الجديد. لكن المقصود بالكلفة هنا التشغيلية وليست الكلية لأن الكلفة الرأسمالية، وهي جزء من الكلفة الكلية وأحيانا تفوق التشغيلية، أصبحت ماضية ويتحملها المنتج في كل الأحوال، يستمر في الإنتاج أم توقف، ولذلك يتعلق قرار الاستمرار في الإنتاج على المقارنة بين السعر والكلفة التشغيلية في الحقول المنتجة، ويقارن بين السعر والكلفة الكلية للبرميل في الاستثمار لتطوير حقول جديدة. وتفيد أحدث البيانات إلى أن الكلفة الكلية للبرميل متفاوتة من 8.5 دولار في الكويت، و9.9 و 10.7 دولار في السعودية والعراق على التوالي، إلى 52.5 دولار للبرميل في بريطانيا. وهي 29 دولار فاكثر لدى كثير

من المنتجين في : بريطانيا، والبرازيل، وكندا، والولايات المتحدة، والنرويج، والصين، وبلدان أخرى. لكن الكلفة التشغيلية لا تتجاوز 23 دولارا سوى في إثنين من الدول ومجموع الإنتاج بهذه التكاليف لا يزيد عن 2.9 مليون برميل في اليوم أي بنسبة 3 بالمائة تقريبا من مجموع انتاج العالم، وعندما تكون بعض التكاليف التشغيلية ثابتة، بغض النظر عن حجم الإنتاج في الأمد القصير، أصبح إستمرار الإنتاج رغم الإنخفاض الكبير في الأسعار مفسرا.

وثمة علاقة بين مرونة العرض السعرية الوطنية والخاصية الريعية للأيراد النفطي والمتأنية من ثقل الربح في فائض العمليات بخلاف الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى. أي ان سعر النفط يغطي: المستلزمات، واندثار وسائل الانتاج الثابتة، وتعويضات المشتغلين، والعوائد الأعتيادية على رأس المال المستثمر، ويبقى جزء منه كبير هو الربح. ويتغير الأخير بتغير السعر وبذلك يقلل مرونة العرض، لأنه ينخفض عوضا عن انخفاض الإنتاج.

طالما ان المورد النفطي ناضب فمن المتوقع ان يزداد سعره مع الزمن في الاتجاه العام لأن الندرة تتناسب طرديا مع الأستنزاف، ولأن المالك يستطيع المفاضلة بين الأحتفاظ به في مكانه أو إستخراجه واستثمار القيمة في فرص بديلة. ويلاحظ ان مبدأ هوتلنك ركز على المسألة الأخيرة، أي المفاضلة بين الأحتفاظ به في مكانه أو استخراجه، وبذلك يكون المسار التوازني لسعر النفط ان يتزايد بسعر الفائدة الحقيقي أو بتعبير آخر العائد الحدي على رأس المال. لكن هناك إلى جانب عامل الندرة عنصر الكلفة وهو مرتبط بالندرة ايضا. إذ مع الأستنزاف يجري تطوير حقول أصعب جيولوجيا وترتفع التكاليف، ولأن السعر لابد ان يغطي الكلفة في البئر الحدي تتأكد الصلة بين دالة العرض والتكاليف، رغم انها معقدة، ليكون مسار السعر التوازني في الأمد البعيد اعلى من سعر الفائدة الحقيقي. ومع التوسع لشمول تراكيب جيولوجية ذات تكاليف أعلى تظهر اهمية الربح التفاضلي الريكاردني لصالح المنتجين في الحقول ذات المزايا. لكن الاتجاهات العامة للسعر والتي تبينها النظرية هي للأمد البعيد، وتوجد دائما مكتشفات جديدة وتغيرات في التكنولوجيا ومن شأن هذه العوامل ان تجعل مسار السعر يتقلب عنيفا حول الاتجاه العام في المستقبل البعيد والذي لا تسمح البيانات وأسلوب التحليل المتاحة من التعرف عليه بدقة كما هي دراسة المسار التاريخي. وحتى لو تأكد أن السعر سوف يرتفع في نهاية المطاف، بيد ان قرارات الأستثمار والسياسات الأقتصادية للحكومات تعتمد على المعلومات المتيسرة وما يبدو في الآماد المنظورة، وهذا النطاق الزمي يكتنفه عدم التأكد بشأن السعر وما يتيح السوق لتصريف المزيد من نفط العراق أو أي منتج آخر.

تشير الكلفة الرأسمالية إلى ما ينفق خلال عمليات الأستكشاف والتطوير وتتضمن تكاليف المواد وتشيد الأبنية والتسهيلات مثل الطرق والأنابيب وحفر الآبار وتجهيز وإقامة المعدات الثابتة لتشغيلها بما فيها منظومات فصل النفط عن الماء والغاز. وعادة ما تصنف التكاليف الرأسمالية في فئتين : تكاليف الحفر، وتكاليف المهام من غير الحفر. وتشير الأولى إلى جميع النفقات المطلوبة، حتى يصبح البئر الجديد مكملا جاهزا للتشغيل، للخدمات الهندسية والتجهيزات ومواد وخدمات الحفر. أما تكاليف المهام من غير الحفر وتسمى تكاليف التسهيلات السطحية أو البناء التحتي وتشمل عمليات التهيئة بما فيها الطرق وما يسمى وسادات الآبار وتتضمن أيضا تكاليف إدارة المشروع. وتتراوح تكاليف الفئة الثانية بين

40 إلى 60 بالمائة من تكاليف الفئة الأولى (P 462 , 3). وتحمل التكاليف الرأسمالية على انتاج البئر في دورة حياته كلها أي هي الكلفة الرأسمالية للطاقة الإنتاجية الجديدة .

أما تكاليف التشغيل فتشمل الصيانة ونقل النفط المنتج والمصاريف العامة، والتكاليف التشغيلية منها ما يرتبط بالانتاج الفعلي وتسمى متغيرة، وأخرى ثابتة لا ترتبط بحجم الانتاج وتقدر عادة بنسبة من التكاليف الرأسمالية. وعادة ما تكون التكاليف التشغيلية المتغيرة للبرميل المنتج متناقصة مع حجم الانتاج. ومن دالة تكاليف متغيرة مقدرة، لانتاج النفط في دول الخليج، عند مضاعفة حجم الانتاج تصبح الكلفة المتغيرة للبرميل 85 بالمائة من مستواها بالحجم السابق. .

عند ارتفاع سعر النفط ينتعش الاستثمار في الاستكشاف والتطوير النفطي وتتحرك الاستثمارات على جبهة واسعة. ويصبح من الممكن إقتصاديا تطوير حقول ذات تكاليف رأسمالية وتشغيلية تتناسب مع مستويات اسعار النفط المرتفعة في حينها. وعند انخفاض اسعار النفط تنحسر الاستثمارات وعندما يكون الانخفاض عنيفا تدخل بعض المشاريع في نطاق عدم الجدوى. أي أن توسيع الطاقة الإنتاجية في قطاع النفط الخام يماثل السلم على الأغلب بسبب تعاقب موجات الارتفاع والأنهيارات السريعة. وعلى سبيل المثال وعلى اثر الموجة الثانية لارتفاع السعر بين نهاية السبعينات وبداية الثمانينات استثمرت شركات النفط المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، لاستكشاف وتطوير النفط والغاز، مبلغ 55.7 مليار دولار وهو كبير بمقاييس تلك السنة، وذلك لأن سعر النفط بين عامي 1978 و 1981 ارتفع من 8 دولار للبرميل إلى 35 دولار للبرميل هناك. بينما في عام 1986 كانت الاستثمارات 26.6 مليار دولار، وذلك لأن الاسعار تراجعت (P181 , 5). وتكرر هذا النمط فيما بعد وظهرت التقارير في النصف الثاني من عام 2015 تقلص الاستثمارات في الحقول عالية التكاليف، وصرف النظر عن برامج استثمارية كان مخططا لها أو تأجيلها ما دامت اسعار النفط دون 50 دولار للبرميل وبعضها لا تكون مجدية إلا ان يتجاوز السعر 70 دولارا للبرميل.

2. فائض العرض وإنهيار السعر:

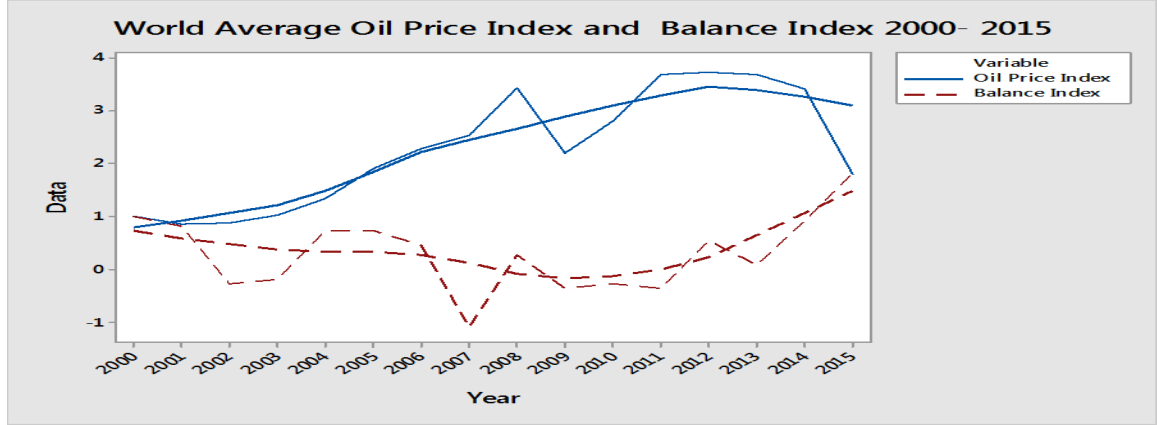
في عام 2015 إزداد عرض النفط الخام في اليوم من خارج دول منظمة اوبك بمقدار 1.32 مليون برميل، ومن دولها 1.077 مليون برميل . وبإضافة الغاز المسيل اصبحت الزيادة في العرض تقريبا 2.6 مليون برميل في مقابل الزيادة في الطلب 1.540 مليون برميل في اليوم. وفي سنة 2014 كان فائض العرض 1.0 مليون برميل في اليوم، وبذلك وصل فائض العرض في عام 2015 إلى 2.060 مليون برميل في اليوم وهكذا تعمقت الأزمة التي بدأت عام 2014. ويقدر عرض النفط الخام في عام 2016 من خارج اوبك بأقل مما كان عليه عام 2015 بمقدار 700 ألف برميل في اليوم، وهو عنصر ايجابي لأمتصاص الفائض. ونتيجة لزيادة الطلب العالمي وتقلص العرض من خارج اوبك يرتفع المقدار التوازني للنفط الخام من دول اوبك إلى 31.6 مليون برميل في اليوم عام 2016 بعد ان كان 29.8 مليون برميل تقريبا في اليوم عام 2015. لكن انتاج اوبك في كانون الثاني من عام 2016 ارتفع إلى 32.335 مليون برميل في اليوم بزيادة مقدارها حوالي 131 ألف برميل في اليوم عن مستوى الشهر الأخير من

عام 2015. ولذا فإن تجميد الانتاج عند مستوى كانون الثاني من عام 2016 يُبقي فائضا في العرض بمتوسط يومي يقدر 735 ألف برميل، وهو ادنى بفارق كبير من فائض عام 2015 ودون فائض عام 2014. أما إذا إستمر التزايد في الإنتاج فإن فائض العرض لا ينخفض إلا بمقدار لا يتجاوز 200 ألف برميل يوميا عام 2016 على فرض تحقق توقعات الطلب العالمي على النفط وإنخفاض العرض من خارج أوبك.

يتحدد السعر في السوق عبر تفاعل آني أو تغذية متبادلة بين العرض والطلب والسعر لحين التوازن ، والمرونة السعرية للطلب على النفط وعرضه واطئة وفي الأمد القصير أوطأ اي ان العرض والطلب لا يتحركان صعودا او نزولا إلا بمقادير طفيفة عندما يتغير السعر. لذا يتطلب إمتصاص فائض العرض او الاستجابة للطلب الزائد تغيرات واسعة في السعر للوصول إلى التوازن ، وهذه الخاصية من اسباب التقلبات العنيفة في اسعار النفط. ويبين الجدول (م 1) فائض العرض والسعر للسنوات 2000 – 2015 . وتوضح الأشكال (1) و(2) التالية العلاقة بين فائض العرض والسعر منذ عام 2000 للشكل الأول من بيانات سنوية، وبدا من عام 2012 في الشكل الثاني من بيانات شهرية. علما ان فائض العرض يقاس هنا بالفرق بين الإنتاج والاستهلاك ولذا فهو إبتدائي وبعد ان يتعدل السعر يستوعب الفائض او العجز بحركة الخزين، لأن الأضافة إليه زيادة في الطلب وإمتصاص لجزء من الفائض، أما اطلاق الخزين للسوق فهو إضافة إلى العرض وإمتصاص لفائض الطلب. وأوضح الشكل (2) حركة فائض العرض شهريا وكيف كانت علاقتها بالسعر في الأطار الزمني للأزمة الأخيرة. وربما العلاقة الفعلية اوثق مما في الشكلين (1) و (29) لطبيعة البيانات التي تتضمن اخطاء التوثيق والتجميع والتفاوت الزمني بين السعر وبيانات الإنتاج والاستهلاك. وفي الآونة الأخيرة تكثر وقائع بيع النفط من غير الحكومات أوالشركات المجازة، و لذلك نتوقع وجود تفاوت بهذا القدر او ذاك بين البيانات الفعلية والرسمية. ومع ذلك اوضح الشكلان العلاقة العكسية باتسجام مع النظرية في تفسير تموجات السعر منذ عام 2000 ، وفترة الأزمة الأخيرة. واصبح من المسلم به ان الأنهيال الأخير مرتبط بفائض العرض، ولا زالت استجابة العرض والطلب لانخفاض السعر واطئة تؤكد المرونة السعرية المنخفضة.

الشكل (1)

العلاقة العكسية بين السعر وفائض العرض بين عامي 2000 و2015

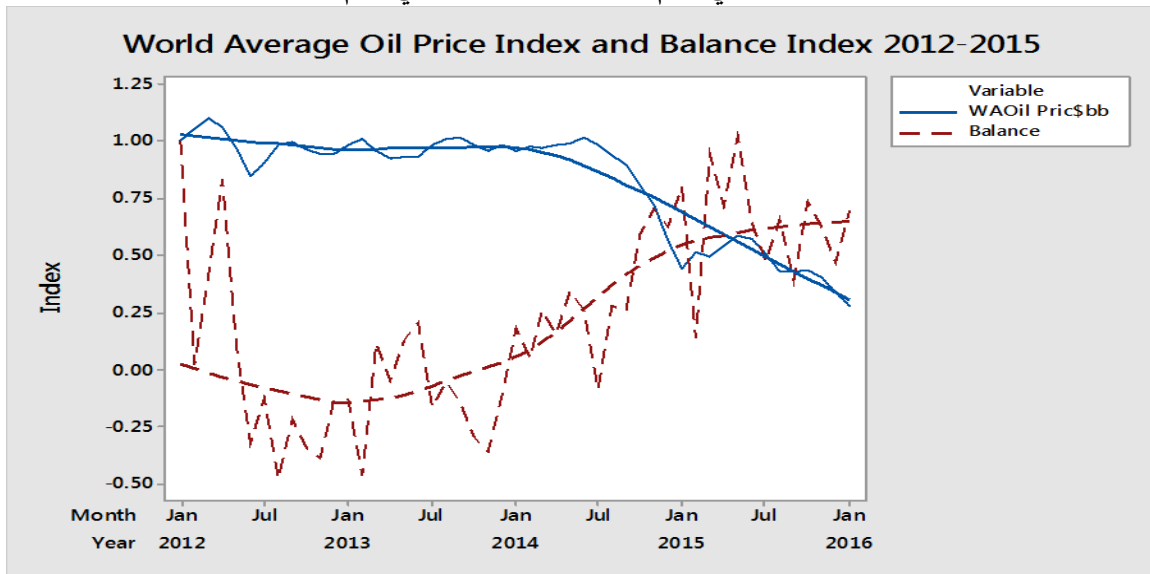


المصدر: إعداد الباحث؛ والبيانات من تقارير السوق الشهرية لمنظمة أوبك و(12).

الشكل (2)

العلاقة العكسية بين السعر وفائض العرض من البيانات الشهرية

بين كانون الثاني عام 2012 وكانون الثاني عام 2016



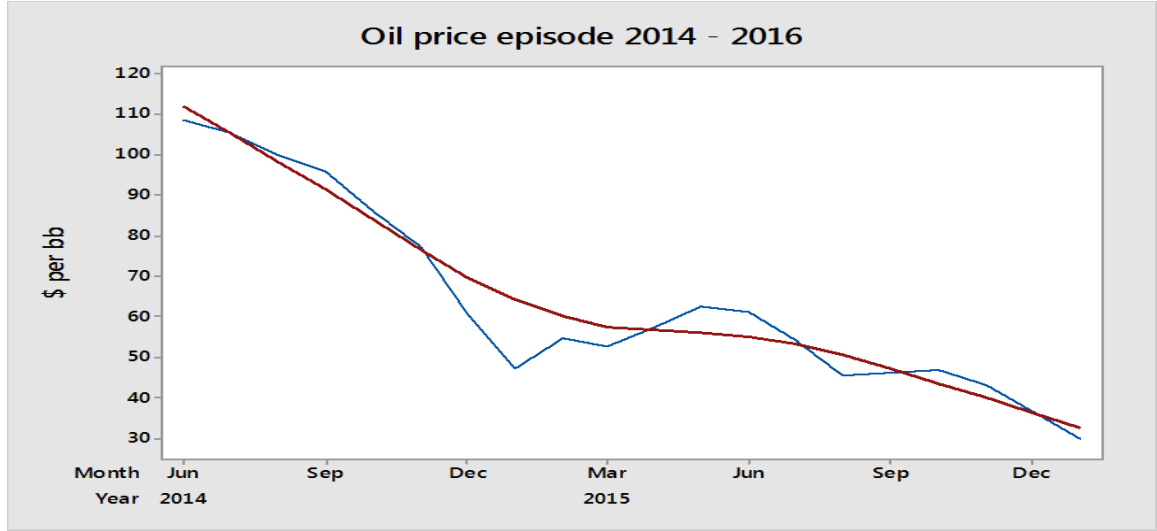
المصدر: إعداد الباحث؛ والبيانات من تقارير السوق الشهرية لمنظمة أوبك و (12).

كان تباطؤ النمو الاقتصادي في العالم واضحاً، إذ تزامن الأداء المنخفض في أوروبا واليابان مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والناهضة من 7.1 بالمائة عام 2010 إلى 3.3 بالمائة عام 2015. ورغم فائض العرض الذي شهده سوق النفط وتفاقم عام 2015 لكن ضعف النمو في البلدان النامية والناهضة اسهم أيضاً بنسبة تقدر 35 بالمائة في تدهور سعر النفط (24). وأصبح معدل نمو الناتج العالمي 2.4 بالمائة عام 2015 وكان 2.6 بالمائة عام 2014 وذلك بموجب التقديرات الاعتيادية غير المعدلة. ومن المتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9 بالمائة عام 2016

و3.1 بالمائة عام 2017 ، والبلدان النامية والناهضة إلى 4 و4.7 بالمائة على التوالي . وقد اثر الأداء المنخفض لدول مجموعة بركس، عدا الهند، في النمو العالمي سلبا وخفّض الطلب على السلع الأولية. إذ تراجع الناتج المحلي الأجمالي في البرازيل وروسيا عام 2015 ومع التحسن المتوقع عام 2016 يبقى النمو في الدولتين سالباً. وثمة قناعة بأن سقوط اسعار النفط منذ تشرين الثاني عام 2015 تجاوز ما تمليه الأساسيات الاقتصادية، فالتوقعات بزيادة صادرات ايران والمزاج العام في السوق قد اضافاً ضغوطاً جديدة لنزول السعر. وكانت حركة اسعار النفط ضعيفة الارتباط مع بقية اسعار السلع الأولية في الانهيار الأخير بخلاف ما اتصفت به ايام الأزمة المالية الدولية الأخيرة. ومع ذلك وصلت الاسعار الاسمية لعموم الطاقة عام 2015 إلى 65 بالمائة من مستواها لعام 2010 ومن المتوقع نزولها إلى 49 بالمائة عام 2016 وتحسن عام 2017 لتكون 62 بالمائة من معدلها لعام 2010. وأصبحت أسعار السلع الأولية من غير الطاقة، والمعادن خاصة ، 82 بالمائة و67 بالمائة على التوالي من مستواها لعام 2010 وتنخفض اكثر عام 2016 (24, P8). وفي هذا السياق يقدر لمتوسط سعر النفط 37 دولار للبرميل عام 2016 و 48 دولار عام 2017 . لكن هذه التقديرات تعكس التدهور الاستثنائي لسعر النفط في الأشهر الأخيرة، وعند استقراء نمط تغيرات اسعار النفط من البيانات الشهرية منذ مطلع السبعينات نجد هذه التقديرات منخفضة الاحتمال. بيد ان السياسات المالية لا يسعها تجاوز احتمال بقاء اسعار النفط ضمن مديات هذه التوقعات والتي تنطوي على صعوبات جمة للعراق إذ يواجه معضلة تمويل عجز ميزان المدفوعات عند بقاء اسعار النفط على هذا النحو عام 2017 ، والأخطر ان تتحرك اسعار النفط ببطء حتى عام 2020 لتصل 58.8 دولار للبرميل آنذاك حسب السيناريو المعتمد في كانون الثاني عام 2016 لدى البنك الدولي (24 P 35) . وتنعكس هذه المؤشرات، بهذا البقدر اوداك، في تقييم الأوساط المالية الدولية للمستقبل الاقتصادي للبلدان النفطية وجدارتها الانتمائية بغض النظر عما تستند اليه من فرضيات واساليب التقدير. ويبين الشكل (3) التالي النمط الزمني الشهري لانهيار السعر الأخير منذ منتصف عام 2014 ، والشكل (4) حركة السعر بدءاً من كانون الأول عام 2014.

الشكل (3)

المتوسط العالمي لسعر النفط بين حزيران 2014 وكانون الثاني 2016

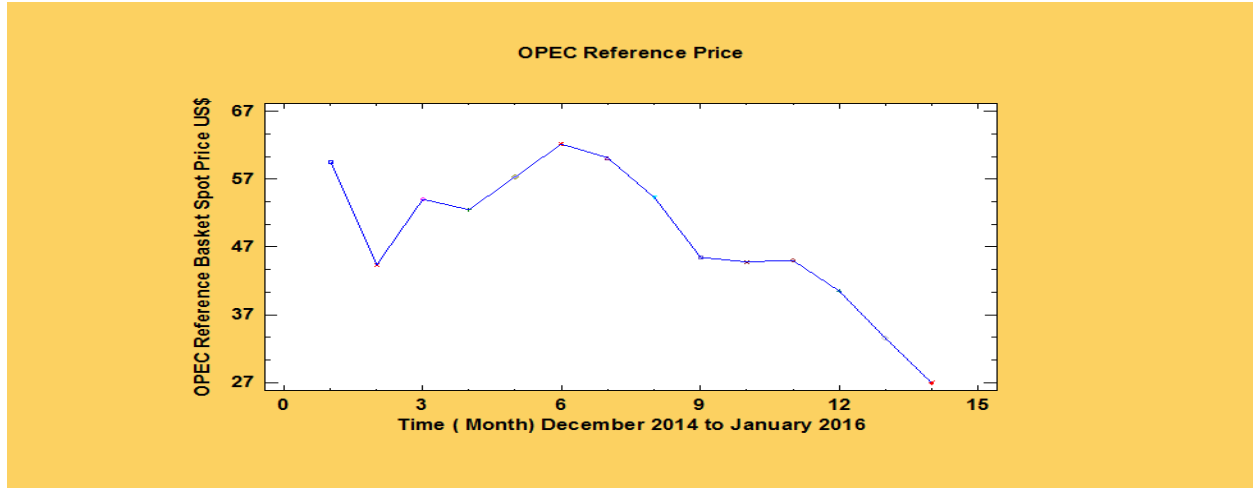


المصدر: اعدده الباحث، والبيانات من (12).

ويلاحظ من الشكل (3) ان السعر انخفض من 108.37 دولار في حزيران عام 2014 إلى 47.11 دولار في كانون الثاني عام 2015 اي بنسبة 56.5 بالمائة خلال سبعة اشهر. وقد عاود السعر الارتفاع ووصل 62.51 دولار في الشهر الخامس من عام 2015 ثم أنتكس لعدم اتخاذ الدول المنتجة سياسة سائدة للتحسن . ولو بادرت البلدان المنتجة الرئيسية بخفض العرض بمقدار لا يتجاوز 2 مليون برميل في اليوم لتجنب هذه الأزمة. وعرض الشكل (4) كيف استمر هبوط السعر، على نحو يؤكد استمرار فائض العرض رغم انخفاض الإنتاج من غير بلدان اوبك، ويعبر سقوط السعر عن عدم استعداد المنتجين الكبارتحمل مسؤولية المنتج المرجح في السوق Swing Producers وإعتمدوا ما يسمى إستراتيجية الحفاظ على الحصة السوقية. بل تنافس المنتجون بتقديم هوامش تخفيض عن سعر السوق لأجتذاب المستهلكين او الحفاظ على اسواق في الدول الآسيوية على وجه الخصوص.

الشكل (4)

حركة سعر النفط لسلة اوبك بين كانون الأول 2014 وكانون الثاني 2016



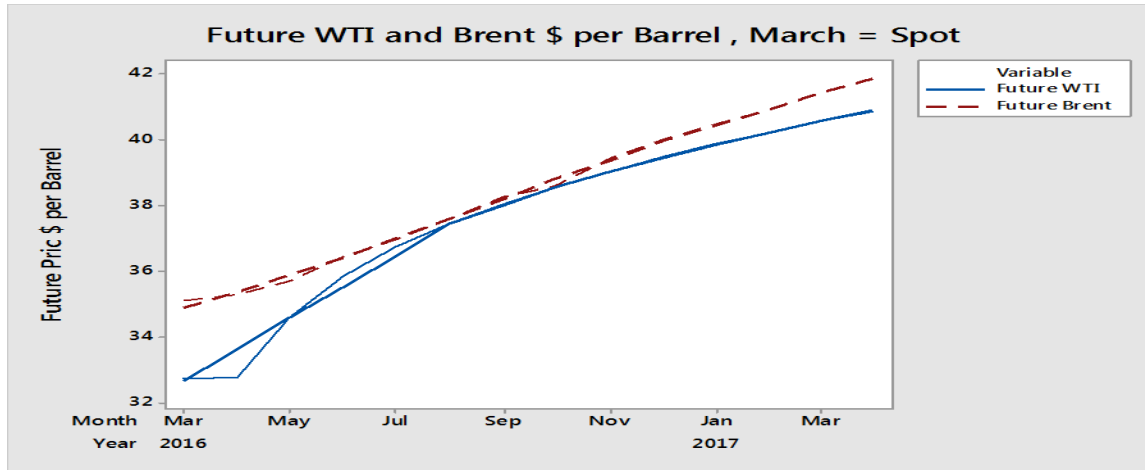
المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع OPEC

الميل إلى التراجع Backwardation هي التسمية التي يوصف بها سوق النفط عندما تكون الأسعار الفورية أعلى من المستقبلية، ويرتبط التراجع بتوقع انخفاض الخزين أو أنه يتجه للانخفاض مقارنة بمستوياته المتوقعة للأمد البعيد (P10, 2). وتعكس هذه الحالة توقع السعر الفوري في المستقبل، وتحصل بأثر الموسم عادة اواخر الربيع وبداية الصيف، وايضا عندما يرتفع السعر الفوري بحدّة نتيجة لظرف استثنائي كما حصل ايام حرب الكويت. وقد يكون سعر المستقبل اقل في الشتاء لأن الموسم المقبل لا يتطلب مثل الشتاء طاقة الغاز للتدفئة. وتسمى الحالة Contango التأجيل عندما يرتفع السعر المستقبلي فوق السعر الفوري ويقترن هذا النمط مع توقع انخفاض المخزون في الأمد البعيد كما حصل عام 1986 مع فائض العرض النفطي ووصول المخزونات إلى مستوياتها القصوى والانخفاض الحاد في السعر الفوري. وطالما لا يتوقع السوق استمرار فائض العرض تكون اسعار المستقبل اعلى من الاسعار الحاضرة وهو الوضع الذي عليه السوق مطلع عام 2016 والأشهر السابقة. وتعتبر السوق الفورية للنفط عن التحول الكبير في العلاقات التعاقدية التي تكتنف عمليات استخراج وتسويق النفط والتعددية والتنافسية وقبل عام 1980 كان نطاق السوق الفورية محدودا لا يتجاوز 5 بالمائة من النفط وتوسع بسرعة على حساب الترتيبات التعاقدية المسبقة. وبعد انهيار الأسعار عام 1986 اعتمدت البلدان المصدرة الرئيسية التعاقد على اسعار مرتبطة بالأسعار الفورية للنفوط المرجعية وتسمى التسعير بالمعادلة Formula Pricing ، وبذلك اصبحت الأسعار الفورية هي السائدة بالنتيجة. وقاعدة التسعير تضيف او تطرح هامشا إلى أو من سعر النفط المرجعي يعكس النوعية والمسافة. وفي عام 1983 ادخل سوق نيميكس NYMEX المتاجرة بالعقود المستقبلية، وكانت بداية الأسواق المستقبلية لوقود التدفئة والبنزين قبل ذلك في عام 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية. وتزايدت حجوم الاستثمارات في العقود المستقبلية في التسعينات وغدت ذات اهمية كبيرة في الاستثمار المالي في السنوات الأخيرة. وتأسست أواخر الثمانينات في بريطانيا سوق مستقبلية لنفط برنت (IPE) ولهذه السوق خاصية مهمة كونها مالية

صرفة لأن العقود لا تتضمن التسليم العيني للنفط بل تجري التسوية نقدياً ولهذا يمثل إنشاؤها بداية أمواله **Financialisation النفط**. وتستخدم الأسواق الآجلة **Forward** للوقاية، وعلى سبيل المثال تشتري شركات التصفية النفط بالآجل تحسباً لارتفاع تكاليف النفط الخام. ولا يحتاج العقد الآجل إلى وسيط ولا يشترط مدفوعات مالية وقت عقد الصفقة وعلى الأغلب تجري التسوية بالنقد قبل الآجل ودون التسليم العيني للنفط. وتشابه العقود المستقبلية العقود الآجلة في وظيفة الوقاية من التغيرات المستقبلية في السعر أو الانتفاع منها وهو المعروف بدافع المضاربة. وتتضمن عقود المستقبل مدفوعات مالية عند عقد الصفقة والتي تجري بواسطة سوق منظمة تتيح فرصاً أوسع للمستثمرين بتغيير مراكزهم من الشراء إلى البيع وبالعكس عبر خدمات المقاصة التي تقدمها السوق. وعادة ما يوجه اللوم إلى الأسواق المستقبلية كونها تتيح فسحة كبيرة للمضاربين ما يضيف عامل آخر إلى تذبذب الأسعار (P 12, 2). وتبقى توقعات أسعار النفط مهمة صعبة وعادة لا تكون دقيقة لجملة اسباب تناولتها هذه الدراسة وما سبقها. ولهذا تقدم الأسعار المستقبلية توقعات ضمنية لأسعار النفط لكنها تبقى وثيقة الارتباط بالأسعار الفورية وتاريخها ولا تساعد كثيراً على التنبؤ بالتحويلات العنيفة صعوداً أو نزولاً.

الشكل (5)

الأسعار المستقبلية لنفط غرب تكساس وبرنت من شهر إلى سنة كما هي في 28 شباط من عام 2016

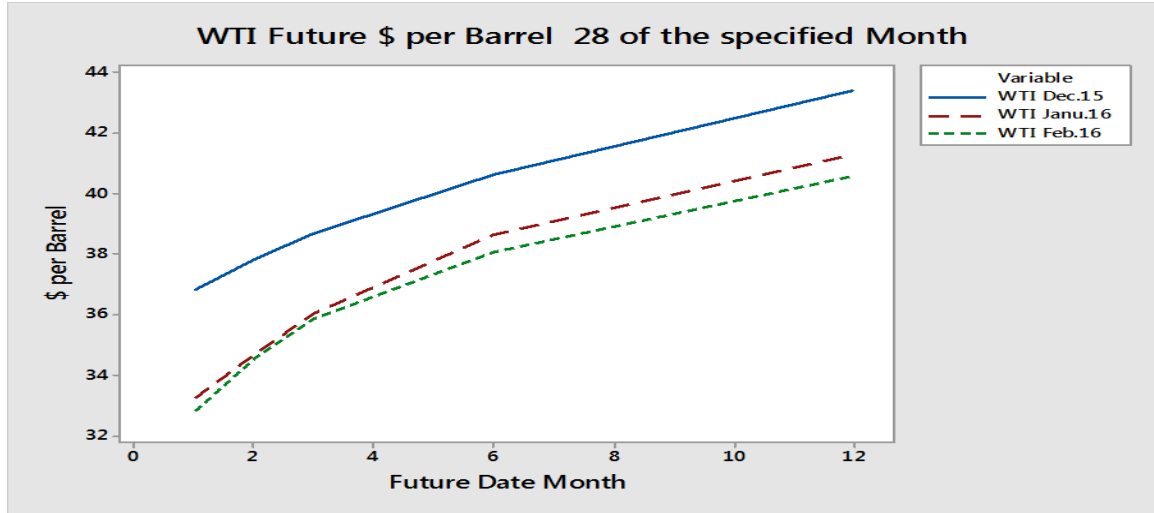


المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من ICE ، و Barchart .

ان هوامش الفروقات السعرية التي يبينها الشكل (5) حسب الآجل ليست كبيرة آخذين بالأعتبار المستوى المنخفض للسعر الفوري عند الأبتداء، ولكن الهوامش تغطي تكاليف التمويل بدلالة اسعار الفائدة وأكثر.

الشكل (6)

الأسعار المستقبلية لنفط غرب تكساس من شهر إلى سنة في كانون الأول من عام 2015 وكانون الثاني وشباط من عام 2016

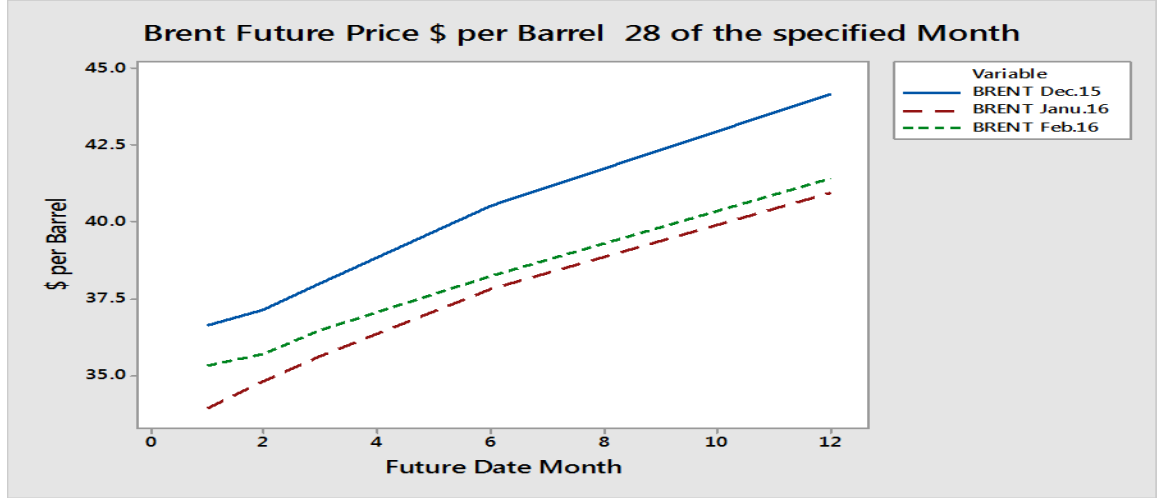


المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من تقارير السوق الشهرية OPEC

التصاعد او التأجيل Contango واضح والفروقات بين المسارات تعكس التفاوت في لحظة الأبتداء والميول متقاربة. ويعرض الشكل (7) ادناه إختلافا طفيفا لسلوك سعر برنت عن غرب تكساس. ويبين ايضا بعض التحفظ في شهري عام 2016 مقارنة بالشهر الأخير من عام 2015. وتفيد هذه الأشكال وكذلك نمط اسعار المستقبل قبل الأنهياري إلى الطابع المتحفظ للسوق عكس الانطباع بشراسة المضاربة. ولهذا يستبعد ان تكون سوق المستقبل علة لعنف التقلبات السعرية.

الشكل (7)

الأسعار المستقبلية لنفط برنت من شهر إلى سنة في كانون الأول من عام 2015 وكانون الثاني وشباط من عام 2016

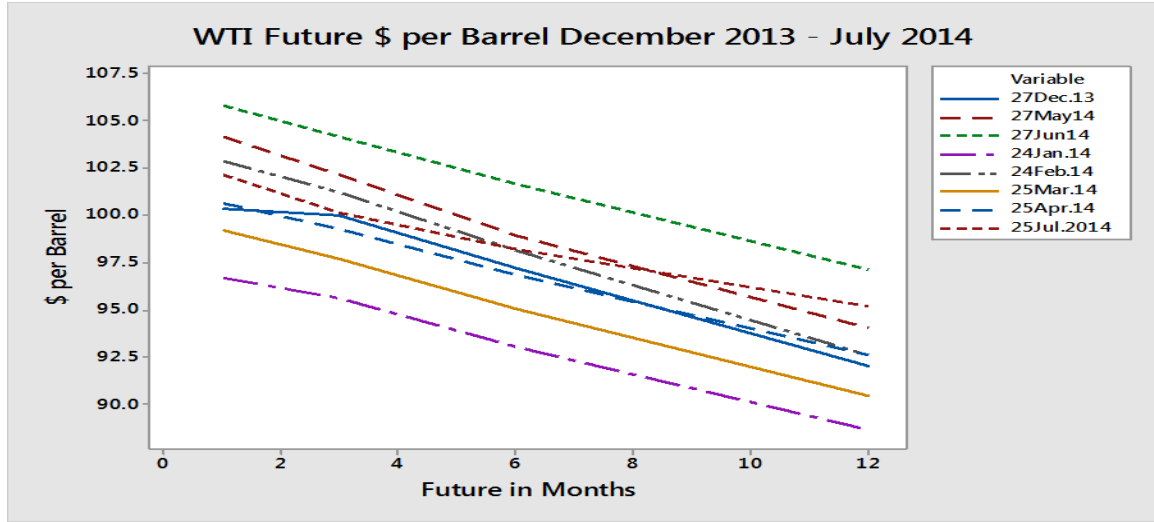


المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من تقارير السوق الشهرية OPEC

وتقدم هذه الاتجاهات لأسعار المستقبل مؤشرات تفيد أن السوق يتوقع تحسنا في سعر النفط، ربما لأن مستوى السعر وصل إلى أسفل قعر الدورة حسب تقديرات السوق. وفي نفس الوقت تفيد استعداد المستثمرين لتعزيز الخزين العيني من النفط والاستثمار المالي فيه. ويسمى هذا النمط من اسعار المستقبل، حيث تتصاعد مع طول الأمد وبوتائر تفوق اسعار الفائدة، التأجيل Contango وهو الغالب في السوق . بينما أظهرت اسعار المستقبل نمط التراجع Backwardation في الأشهر التي سبقت الأزمة كما يوضحه الشكل (8) التالي.

الشكل (8)

الأسعار المستقبلية بين كانون الأول عام 2013 وتموز عام 2014 لنفط غرب تكساس



المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من تقارير السوق الشهرية OPEC

في حين لم تظهر اسواق المستقبل مثل هذا النط في الأشهر التي سبقت الأنهيان الثاني عام 2015 ، ولا في الأشهر السابقة لبدء الأنهيان عام 2008 . وهما يشتركان موسميا مع الفترة التي يصورها الشكل (8) . بمعنى أن الأسعار المستقبلية لا تقدم بصفة منتظمة اشارات لما سيحدث حتى في الفترة القريبة جدا. كما انها تبقى مشدودة للأسعار الفورية زمن عقد الصفقات، والأعتماد عليها في بناء التوقعات لا يستند إلى مصداقية اثبتها البيانات التاريخية. وفي دراستنا السابقة ومن البيانات اليومية كان الارتباط بين الأسعار الفورية والمستقبلية زمن الصفقة عاليا جدا والأعتماد المتبادل بينهما اقوى من السببية الخطية وكلاهما يتصف بدرجة عالية من التشبث الذاتي. ولحد الآن يرجح التحليل بالمجمل بأن التقلبات السعرية تعود إلى المرونات السعرية الواطنة اكثر من المضاربة والأمولة.

ان سعر النفط في منتهى الحساسية لفائض العرض الأبتدائي والذي يتطلب هبوطا حادا في السعر لأستيعابه بزيادة في الأستهلاك ومراكمة الخزين، وهذه الخاصية يعبر عنها بالمرونة السعرية الواطنة للطلب. وتجري في اسواق السلع الاعتيادية عندما يحصل فائض في العرض عملية تعديل آني على المتغيرات الثلاثة، فينخفض السعر ويزداد الطلب وينخفض العرض. اما في سوق النفط فان المرونات السعرية الواطنة للطلب، وكذلك للعرض كما سيأتي، تجعل هذا التعديل عنيقا في السعر دون العرض والطلب إلا قليلا، ولذلك تتكرر ازمات اسعار النفط .

وبدأ فائض العرض يظهر عام 2012 وأنخفض سعر النفط عن تلك الذروة فيما بعد واصبح في حيزران من نفس العام 90.73 دولار، ثم تحسن في شهر آب لتقلص فائض العرض. وبقي السعر قريبا من 100 دولار وأعلى خلال عام 2013. وفي حيزران من عام 2014 وصل 108.37 دولار، ثم انخفض إلى 60.70 دولار لأن فائض العرض إزداد إلى مليون برميل يوميا. ويمكن ان يمتص الطلب لزيادة التخزين فائض العرض إن كان الأخير ضمن نطاق المقدار المرغوب به لتعزيز الخزين وهنا تاتي الإشارة إلى دور الخزين في تقلبات او استقرار الأسعار، فعندما تكون مستويات الخزين منخفضة يقترن

ذلك على الأغلب بما يسمى التراجع Backwardation ، اي ان الأسعار المستقبلية اعلى من الأسعار الفورية ولذلك يعزف المستثمرون عن الشراء لغرض الخزن. وإذا صادفت هذه الحالة مع فائض في العرض ولو طفيف يؤدي إلى انخفاض السعر لأن الفائض الابتدائي في العرض يضاف عليه المقدار المعروض من الخزين للسوق وهو ما حصل عام 1998 . اما إذا كان نمط الأسعار تأجيلي Contango اي ان الأسعار المستقبلية اعلى من الفورية يزداد الطلب على النفط لأغراض التخزين وهنا قد يمتص هذا الطلب فائض العرض او جزءا منه فيدعم سعر النفط. وقد يعمل السوق بلا فائض طلب ابتدائي لكن الشراء الفوري للتخزين يؤدي إلى ظهور فائض في الطلب فيرتفع السعر. والمشكلة إذا إنقلب نمط الأسعار من تأجيلي إلى تراجع فيعرض المستثمرون جزءا من خزينهم في السوق وإذا تصادف وجود فائض في العرض قد يكون انخفاض السعر سريعا وكبيرا. ولذا فإن اتجاه الأسعار المستقبلية، بين 6 أشهر إلى 12 شهر، يؤثر عبر زيادة الطلب على النفط او زيادة المعروض ، وبهذا المضمون تؤثر التوقعات المرتبطة بها وليست بذاتها.

تتحرك اسعار السلع الأولية بمدى واسع حول الاتجاه العام عبر الزمن، وتكرر حالات الصعود والهبوط الحاد في دورات لا تتصف بالانتظام. والنفط من جملة هذا السلع بعد انحسار هيمنة شركات الأمتياز العالمية منذ سبعينات القرن الماضي. وشهدت اسعار النفط موجتين من الصعود بين عامي 1974 و 1982؛ و الموجة الأقوى بين مطلع القرن الحالي وحتى تموز من عام 2008. عند انهيار السعر نهاية عام 2008 ، ايضا نتيجة لفائض العرض، والذي اُضيف إليه نقص الطلب نتيجة وصول الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي، كان المتوقع ان تطول مدة بقاء السعر منخفضا (10 P , 10). لكن مبادرة المملكة السعودية بكبح الإنتاج وتوسع الصين في الأنفاق اديا بالتساند إلى معاودة السعر للارتفاع المنتظم بعد ثلاثة اشهر فقط من وصوله إلى الأرضية، وبعد تسعة اشهر من بدء النزول عن الذروة. وفي المقابل إنهار السعر عام 1986؛ وانخفض على نحو ملحوظ بين نهاية عام 1998 وبداية عام 1999 ؛ وفي النصف الثاني من عام 2008 كان سقوط السعر سريعا وبنسبة تزيد على 70 بالمائة؛ و تفاقمت الأزمة الأخيرة التي بدأت اواخر عام 2014 عندما وصل سعرنفط سلة اوبك 26.5 دولار للبرميل في كانون الثاني من عام 2016 ، منخفضا عن المتوسط السنوي لعام 1015 وهو 49.49 دولار، بعدما كان يزيد على 100 دولار حتى شهر آب من عام 2014. وتوصف اسعار السلع الأولية بانها ليّنة في مقابل اسعار سلع الصناعة التحويلية وقطاعات اخرى والتي تسمى صلبة. والأخيرة تكون مشدودة إلى التكاليف وتتصف لذلك بالانتظام، بينما تتقلب اسعار السلع الأولية لشدة حساسيتها لعوامل العرض والطلب.

3. الاضطراب السعري ودور اوبك في تنظيم العرض :

الفرق بين السعر المتوقع للنفط والفعلي يسمى مفاجأة Surprise او صدمة Shock والمفاجآت او الصدمات متعارف عليها في سوق النفط ، ومن بين اسبابها صعوبة تقدير ما سوف تكون عليه محددات سعر النفط وليس لقصور في معرفة علاقة السعر بمحدداته. كان يفهم ان مفاجآت سعر النفط تعكس اضطرابات في انتاج النفط ارتباطا بحوادث خارجية ذات طبيعة سياسية مثل الحروب والثورات في بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك (3 P , 18). وتبين فيما بعد ان هذه الأطروحة متأثرة بموجتي

ارتفاع السعر اواخر 1973 ونهاية السبعينات وبداية الثمانينات. فالتغيرات في الطلب على النفط في سياق دورات الأعمال والأزمات المالية وامتداد اثرها في القطاع الحقيقي لا يستهان بها، كما حصل أثناء الأزمة الآسيوية والأزمة المالية الدولية عام 2008 . ويمكن دائما معرفة إيقاع الطلب على النفط بدلالة حركة الاقتصاد العالمي بالمجمل والنمو في مجموعات الدول حسب مستويات التطور وتغيرات البنية القطاعية في تلك المجموعات والسياسات المؤثرة في استخدام الطاقة. والطلب على النفط للتخزين من بين عناصر عدم الاستقرار في مجموع الطلب، وخاصة لعلاقته بتوقعات الأسعار وعلاقة الأسعار الفورية بالمستقبلية. كما ان عرض النفط اصبح عرضة للكثير من المفجآت المستقلة عن الحوادث ذات الطابع السياسي وتابعة لأكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية، مع تنوع التراكمات الجيولوجية، وتغيرات تكنولوجيا الاستخراج وهذه كلها تنعكس في التكاليف ، وبالتالي علاقة العرض الإضافي بالتكاليف والأسعار .

لقد كانت قفزة السعر كبيرة عام 1974 ، إلى اربعة امثال، بعد خفض الدول العربية انتاج النفط بنسبة 5 بالمائة في 16 تشرين الأول عام 1973 ثم بنسبة 25 بالمائة في 5 تشرين الثاني. بيد ان الصعود العنيف في السعر لا يعزى فقط إلى خفض الإنتاج الذي لم يستمر بعد آذار عام 1974 بل هناك عوامل اخرى، من جانب الطلب والتضخم وسعر صرف الدولار، كلها اجتمعت مع خفض الإنتاج إلى جانب المستوى المنخفض للسعر سابقا ليحدث التعديل التاريخي في سعر النفط عام 1974

لقد كان سعر النفط محددا بموجب اتفاقية طهران/ طرابلس عام 1971 في مقابل تعهد الحكومات السماح للشركات بانتاج الكمية الملائمة للسعر المحدد . وحدث انتعاش إقتصادي في العالم عامي 1972 و1973 وازداد الطلب على النفط ، وازداد الإنتاج قريبا من الطاقة القصوى في اغلبيه دول اوبك وهناك طاقات قليلة فائضة لدى السعودية والكويت استخدمت بتردد. وذلك لأن الأسعار لم تعد ملائمة نتيجة للتضخم وتآكل قيمة الدولار. ومن آذار عام 1973 ضغطت الدول المنتجة لتصحيح السعر ثم اعلنت تخليها عنه في العاشر من تشرين الأول ، وبعدها جاء قرار خفض الإنتاج. ومما تقدم يستنتج ان المفاجأة السعرية لعام 1974 والتي عادة ما تقدم مثالا لدور العوامل السياسية في العرض والسعر هي ايضا ساعدت عليها عوامل اقتصادية اساسية إضافة على خفض الإنتاج، وإلا لماذا استمر السعر يتراوح ضمن النطاق الجديد فيما بعد رغم التخلي عن تقييد العرض. وفي آذار من عام 1974 وصل سعر النفط إلى حوالي 40 دولار للبرميل في نيسان عام 1980 بعد ان كان اقل من 15 دولار في ايلول عام 1978. وتفسر موجة الارتفاع هذه بخفض انتاج النفط الإيراني بعد الثورة. وقد حدث اكبر انخفاض في انتاج النفط الإيراني خلال كانون الثاني وشباط عام 1979 ، وعاود الارتفاع في آذار إلى مستوى ادنى من المعتاد قبل الثورة. وقد عوضت السعودية جزءا من الانخفاض بحيث كان انتاج اوبك في كانون الثاني عام 1979 اقل بنسبة 8 بالمائة فقط من مستوى ايلول عام 1978 وفي نيسان عام 1979 لم يكن انتاج اوبك ادنى مما كان عليه عام 1978 (P 7 , 18). ولم تحصل زيادات كبيرة في السعر قبل مايس 1979 وهذا لا يعني ان الثورة لم تؤثر في الأسعار بل لقد تغيرت بيئة التوقعات وأدت إلى زيادة الطلب على النفط لغرض التخزين، أي أنها تداخلت مع عوامل اخرى لتجعل مزاج السوق لم يعد منسجما مع اسعار عام 1978. وإضافة على تعزيز الخزين كانت آنذاك زيادة في الطلب على النفط نتيجة انتعاش في

الأقتصاد العالمي لم يكن متوقعا. وبالتالي يمكن القول وطالما لم يستمر خفض الإنتاج سوى لفترة قصيرة فحتى التوقعات بارتفاع الأسعار لا يمكن لها ادامة مستوى مرتفع للأسعار دون ارتفاع الطلب على النفط إلى مستويات بحيث ظل الطلب الزائد على النفط ماكثا لمدة كافية لأدامة المستوى الجديد من الأسعار. ومن المفيد ملاحظة ان الحرب العراقية الإيرانية وتحجيمها لقدرات التصدير للبلدين لم تؤد إلى زيادة اسعار النفط عند المقارنة بين ايلول 1980 وكانون الثاني 1981.

في كانون الأول 1998 إنخفض سعرالنفط الى اقل من نصف ما كان عليه قبل سنتين من ذلك التاريخ إذ وصل سعر نفط غرب تكساس متوسط الكثافة 11 دولار للبرميل. واقترن الهبوط بتراجع الطلب على النفط الذي يفسر بالأزمة المالية الآسيوية منتصف عام 1997 والتي سببت ازمات اقتصادية في بلدان اخرى من ضمنها روسيا والبرازيل والأرجنتين. واسهمت عدة عوامل في تحسن السعر عام 1999 بضمنها الطلب المرتفع على النفط نتيجة لتعافي الأقتصاد العالمي، وخفض الأنتاج قليلا، وزيادة طلب النفط للتخزين تحسبا لأرتفاع السعر..

أواخر عام 2002 وبداية عام 2003 تقلص انتاج فنزويلا كثيرا نتيجة العصيان المدني هناك واضطرب الأنتاج في العراق مع الغزو الأمريكي . لكن الأتخفاض قد عوضته، إلى حد كبير، زيادة في الأنتاج من بلدان اخرى ولهذا إزداد السعر لفترة قصيرة بمقدار 6 دولار للبرميل. هذه المرة تحرك الطلب على النفط للتخزين بيد أن المخاوف الجيوسياسية من انقطاع النفط الخليجي لم تكن قوية، ومع تعويض نقص الأنتاج من مكان آخر ومجريات الحرب ذاتها كلها اجتمعت لتخفيف الصدمة.

اما صعود السعر بين منتصف عام 2003 ومنتصف عام 2008 والذي لم يسبق له مثل فقد جاء نتيجة زيادات تدريجية في الطلب على النفط، ومصدرها البلدان النامية بصفة رئيسية وخاصة اسيا وابرزها النجاحات التنموية الكبيرة في الصين (P 11 , 8).

لقد وصل الطلب على النفط عام 2015 إلى 92.960 مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها 1.540 مليون برميل عن مستوى عام 2014 وتعادل نسبة 1.68 بالمائة منه. وهي أعلى من معدل النمو السنوي لأستهلاك النفط منذ منتصف الثمانينات. والذي اخذ بالتناقص في السنوات الأخيرة، وبين عامي 2000 و 2014 بلغ 1.26 بالمائة سنويا، وخلال السنوات من 2004 وحتى 2014 كان 0.96 بالمائة سنويا. ولذلك ليس من الصحيح تفسير إنهيار السعر عام 2015 وإستمره اطنا بداية عام 2016 بانخفاض نمو الطلب على النفط. إذ من المعروف أن الأقتصاد بالطاقة الأساسية أصبح من خصائص البلدان المتقدمة، وعلى مستوى العالم يتناقص مقدار الطاقة للوحدة الإضافية من الناتج النهائي أو الدخل الحقيقي . وعلاوة على ما تقدم يتعرض النفط إلى المنافسة من بقية مكونات الطاقة ومنها الغاز، ولذا ينمو الطلب عليه بادنى من نمو مجموع الطاقة وهذا، بدوره، أقل من معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي

للعالم والذي يقدر 3.2 بالمائة عام 2016 ،وهو ادنى مما كان متوقعا من قبل. وانسجاما مع ما تقدم، وما يتبين لاحقا، يقدر الطلب على النفط عام 2016 بحوالي 94.210 مليون برميل يوميا بزيادة 1.250 مليون برميل يوميا عن مستوى عام 2015.

زيادة الطلب على النفط عام 2015 والمقدرة لعام 2016 تفوق المتوسط السنوي المقدر في تقارير منظمة الطاقة الدولية حتى عام 2020 وهو بحدود 900 ألف برميل يوميا في السيناريو الأساسي .
وتفيد هذه المؤشرات إحتمال بقاء سوق النفط ضعيفا في السنوات القريبة القادمة او يتحسن السعر على حساب حصة اوبك من مجموع العرض. وحتى عام 2040 تعادل الزيادة المتوقعة للطلب على النفط من الصين والهند وهي 11 مليون برميل يوميا تقلص الطلب عليه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهذا المقدار. وعند بقاء سعر النفط دون 60 دولار سوف ينخفض انتاج النفط في امريكا الشمالية، ومن خارج اوبك بصفة عامة، ويبقى دون زيادة عند المستوى الجديد لنتجه الزيادة في الطلب نحو نفط اوبك فيتحسن السعر وعند وصوله إلى 80 دولار تبدأ من جديد زيادة العرض من خارج اوبك.

تقديرات الطلب على النفط، ومنها المنشورة في تقارير منظمة الطاقة الدولية وغيرها، تعتمد العلاقة العكسية بين السعر والاستهلاك، ومضمونها عند بقاء السعر منخفضا في العشرينات في العشرينات من القرن الحالي يزداد الطلب على النفط في مقابل زيادة حصة اوبك من مجموع الإنتاج واسهام بلدان الشرق الأوسط في العرض النفطي.

في حزيران 2014 إنتهت اربع سنوات من الاستقرار السعري حول متوسط يقارب 105 دولار للبرميل، ويرى البعض ان الانهيار الأخير يمثل نهاية دورة سعرية كبرى Super cycle بدأت عام 2000 وقد يستمر السعر منخفضا في السنوات القريبة القادمة (4 , P 11). لكن هذا التصور يفترض ان ماحدث بين تموز 2008 وحتى نهاية عام 2010 كانه اضطراب طارئ على مسار الدورة، وعلى الأرجح ان الأزمة المالية الدولية كانت بداية دورة قد تنتهي عام 2016، وهي في نفس الوقت نهاية دورة السعر التي اقترنت بدايتها بالأزمة الآسيوية. وثمة تشابه بين الانخفاض الذي بدأ عام 2014 والذي حصل عام 1986 بعد تصاعد الإنتاج من خارج اوبك ثم تخلي اوبك عن استهداف السعر واطلاق الإنتاج. وعلى الرغم من تزامن عدة عوامل في المدى الزمني لانخفاض السعر ومنها ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى، وزيادة الإنتاج من خارج اوبك كما تقدم ، وتراجع المخاطر الجيوسياسية، وتخلي اوبك عن السعر بعدم الاتفاق على خفض الإنتاج إلا ان فانض العرض هو العامل الأقوى. والتغيرات السعرية مطلع التسعينات وعام 2001 اقترنا بازمات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1998 بالأزمة الآسيوية. وارتبط انهيار السعر في النصف الثاني من عام 2008 بالأزمة المالية الدولية.

أصبحت حصة اوبك من مجموع الإنتاج العالمي بداية عام 2016 حوالي 35 بالمائة، وبلغت ذروتها عام 1973 وهي 53 بالمائة بعد ان كانت 37 بالمائة عام 1960. وأوطأ ما وصلت إليه عام 1985 بنسبة 29 بالمائة وفي التسعينات حوالي 40 بالمائة. وهذا التغير في حصة اوبك من السوق نتيجة لتغير العرض من خارج اوبك إضافة إلى عدم الاستقرار في منطقة الخليج حيث تقلص انتاج العراق

وايران في الثمانينات، والعراق في فترة الحصار، والكويت بين آب عام 1990 وحتى استئناف الإنتاج بعد الحرب. بينما تزايدت حصة اوبك من مجموع إحتياطيات النفط في العالم بحيث إنخفضت نسبة الإنتاج إلى الإحتياطيات لديها وهذه محصلة لزيادة العرض من خارج اوبك. وتناقص معدل نمو

الطلب على النفط في العالم، ولأن أوبك تنظر إلى مزاولة دور المنتج المرجح **Swing Producer** وكانت المملكة السعودية قد لعبت هذا الدور وعندما تخلت عنه عام 1985 إنهار السعر عام 1986 ، وزادت إنتاجها بسرعة، وعادت إليه بالتعاون مع منتجين آخرين عام 1998 . وعندما أخذ السعر بالتحسن المضطرب ثم الصعود تضاءلت الحاجة والقناعة بنظام الحصص والسيطرة على مجموع العرض من أوبك، ولم يستأنف التعاون بعد الأنهيـار عام 2008 . وفي الأزمة الأخيرة اضيفت عناصر سياسية إلى القرار النفطي وحتى بداية عام 2016 لم تظهر بوادر إستعداد لدى السعودية ، المنتج والمصدر الأكبر، لخفض الإنتاج بعد إستمرار فائض العرض وتدهور السعر إلى مستويات شديدة الانخفاض في كانون الثاني من عام 2016 . وفي شباط ظهر مقترح تجميد الإنتاج عند مستوى كانون الثاني لعام 2016 وهو أيضا يتضمن معنى التخلي عن دور المنتج المرجح، كما سيأتي.

لقد انخفض عرض النفط من أوبك إلى 13.7 مليون برميل يوميا في حزيران من عام 1985 ثم ارتفع إلى 18 مليون برميل يوميا في كانون الثاني من عام 1986، ربما لأن السعر لم يتحسن كما كانت دول المنظمة تنتظر عندما رضيت بخفض الإنتاج إلى تلك المستويات الواطئة فأرادت اراحة بعض المنتجين من السوق. وفي شهر كانون الثاني من عام 1985 كان متوسط السعر العالمي 26.5 دولار للبرميل مقاربا لمستواه في نفس الشهر من العام السابق . وفي شباط من عام 1986 وصل 15.92 دولار للبرميل وانخفض إلى 9.62 دولار للبرميل في تموز نتيجة لفائض العرض.

و في عام 2014 جرى تعديل تقديرات الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، من النفط الصخري ونفط رمال القار، عدة مرات نحو الزيادة للارتفاع من زيادات اسعار النفط بعد عام 2009 . ويذكر ان دورة حياة مشاريع التطوير النفطي، غير التقليدي، من هذا النوع قصيرة بين 2.5 إلى 3 سنوات، ولذا لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة رغم ان تكاليف النفط المستخرج عالية مقارنة بالنفوط التقليدية. ولهذه الخصائص تكون مرونة العرض تجاه الأسعار اعلى من نظيرتها في الحقول التقليدية. وانخفضت ابراج الحفر هناك بعد هبوط الأسعار وتقلص الإنتاج من تلك النفوط عام 2016 . وإزداد انتاج النفط الرملي في كندا بمقدار مليون برميل في اليوم بين عامي 2004 و2014 رغم ان كلفة البرميل تقدر 80 إلى 90 دولار . ووصل انتاج الوقود الحيوي ما يعادل 1.4 مليون برميل نفط في اليوم رغم ان الجدوى الاقتصادية مشكوك فيها . وثمة مسألة في إنتاج الوقود الحيوي لم تلق العناية وتتمثل في اراحة الموارد عن انتاج الغذاء، ولأن الأرض القابلة للزراعة في العالم ليست قابلة للزيادة.

إعتادت التقارير النفطية على حساب الحاجة **Call on** إلى نفط أوبك وهو الطلب العالمي مطروحا منه الانتاج من خارج أوبك . ويبدو ان مقدار الحاجة إلى نفط أوبك، بهذا المعنى، كان عامي 2010 و2011 أعلى من الانتاج الفعلي لدولها (3 P, 10). وبتعبير آخر ان سوق النفط كان يعمل مع فائض في الطلب، ولهذا ارتفع متوسط السعر العالمي من 75.62 دولار للبرميل في مايس 2010 إلى 116.24 في نيسان 2011 وكان ذروة في مسار السعر نزل عنها فيما بعد، ثم وصل إلى 117.79 في آذار 2012 واسهم الحضر الأوربي على النفط الإيراني في الوصول إلى هذه الذروة .

وقد أدى ارتفاع اسعار النفط في السبعينات الى توسع عرض النفط من بحر الشمال وخليج المكسيك، لأن الأسعار المرتفعة سمحت بتغطية تكاليف تطوير واستخراج النفط من هناك، وقد كانت التكنولوجيا متوفرة من قبل لكن الأسعار المنخفضة آنذاك لا تسمح بالتطوير والاستخراج. وبين عامي 1973 و 1983 اضاف بحر الشمال وخليج المكسيك 6 ملايين برميل يوميا إلى العرض. وكذلك بين عامي 2004 و 2014 اضاف النفط غير التقليدي مقدارا مماثلا إلى العرض نتيجة للأسعار المرتفعة التي سمحت بتطوير حقول عالية التكاليف. وغالبا ما تتحضر الاستثمار لتطوير حقول جديدة عالية التكاليف، فيزداد العرض من خارج اوبك ، فتتخفف الأسعار ، وتضطر اوبك إلى خفض الإنتاج لتحسين السعر بالتوازي مع تقلص الإنتاج من النفط عالي الكلفة وإنحسار الاستثمارات، فترتفع الأسعار مجددا لبدء دورة جديدة ... وهكذا.

لقد تراجعت أهمية اوبك في حجم الإنتاج العالمي لاستمرار توسع طاقات الاستخراج من خارج اوبك من جهة، و من جهة أخرى لأن زيادة انتاجها فوق المقدار غير المشبع، من انتاج بقية الدول، يؤدي إلى هبوط حاد في السعر نتيجة لفائض العرض. ويبدو ان هذه المشكلة ليس لها حل إلا عندما يستدعي الانتاج الإضافي، فوق الحجم الحالي للطلب على النفط في العالم ، سعر يتجاوز 100 دولار للبرميل.

موجة السعر عامي 1998 - 1999 والتي ارتبطت بالأزمة الآسيوية ادت إلى عودة منظمة اوبك لأستهداف السعر بين 25 إلى 35 دولار، لكنه تصاعد فيما بعد وصولا إلى ذروته، 147 دولار للبرميل، قبل النزول عام 2008 ثم الانهيار، عندما إنتقلت الأزمة المالية الدولية إلى القطاع الحقيقي. ويلاحظ ان انخفاض سعر النفط آنذاك كان منسجما مع حركة اسعار السلع الأولية. بينما لم تتخفف اسعار بقية المواد الأولية بما يقارب إنخفاض سعر النفط في الحالة الأخيرة، اي ان العوامل الداخلية لسوق النفط هي التي قادت حركة السعر.

يبين الجدول (1) ان الإنتاج العالمي من النفط الخام نما بمعدل سنوي 1.26 بالمائة بين عامي 1970 و 2014، و بمعدل 1.2 بالمائة سنويا منذ عام 2000 . وكانت الصين والأمارات العربية والسعودية الأكثر توسعا في انتاج النفط الخام للمدة بأكملها. ومنذ عام 2000 انجزت الولايات المتحدة والأمارات العربية المتحدة والصين معدلات النمو الأعلى. والسعودية و الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز انتاج كل منهم 11.5 مليون برميل في اليوم، وروسيا أكثر من 10 مليون برميل في اليوم.

جدول (1)

انتاج النفط والغاز المسيل مليون برميل في اليوم

السنوات والدول	1970	1980	2000	2010	2014	معدل النمو 1970-2000	معدل النمو 2014-2014 بالمائة سنويا

2.92	(0.41)	11.644	7.556	7.732	10.170	11.297	الولايات المتحدة
1.39	1.77	11.505	10.075	9.470	10.270	3.851	السعودية
2.38	3.08	3.712	2.895	2.660	1.745	0.762	الإمارات العربية
(0.46)	1.01	3.614	4.352	3.852	1.479	3.848	إيران
1.64	1.12	3.285	2.490	2.613	2.658	1.549	العراق
1.89	3.84	4.246	4.077	3.257	2.122	0.616	الصين
0.32		10.838	10.366	*10.342			روسيا
1.20	1.26	88.673	83.190	74.925	62.95	48.056	العالم

مصدر البيانات : (24)؛ * روسيا عام 1990

وفي الجدول رقم (2) ادناه يلاحظ ان الطلب على النفط والسوائل البترولية قد نما للمدة بأكملها بمعدل سنوي مقداره 1.5 بالمائة ويفوق نمو انتاج النفط الخام، إذ يبدو ان السوائل البترولية من غير النفط الخام اضافة إلى عدم الاتساق في البيانات اظهرت الفارق. وكانت مرونة النمو 0.51 ومنها يكون الطلب على النفط تقريبا نصف معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي .

جدول (2)

استهلاك النفط والغاز المسيل والسوائل البترولية من المصادر الأخرى (مليون برميل في اليوم)

السنوات والدول	1970	1980	2000	2010	2014	معدل النمو 1970-2014 بالمائة سنويا	معدل النمو 2000-2014 بالمائة سنويا
الولايات المتحدة	14.710	17.062	19.701	19.180	19.035	0.57	(0.25)
اليابان	3.876	4.905	5.542	4.442	4.298	0.17	(1.18)
ألمانيا	2.774	3.020	2.746	2.445	2.371	(0.43)	(1.05)
بريطانيا	2.030	1.647	1.704	1.588	1.501	(0.50)	(0.91)
الصين	0.556	1.690	4.766	9.266	11.056	6.50	6.01
الهند	0.391	0.644	2.261	3.319	3.846	5.35	3.79
العالم	45.348	61.233	76.868	87.867	92.086	1.50	1.29
الناتج المحلي	15.634	22.609	40.872	52.701	58.148	2.96	2.46

للعالم بأسعار 2005 ترليون دولار							
مرونة النمو	0.52	0.51					

مصدر البيانات (24) ؛ وبيانات البنك الدولي من knoema.com

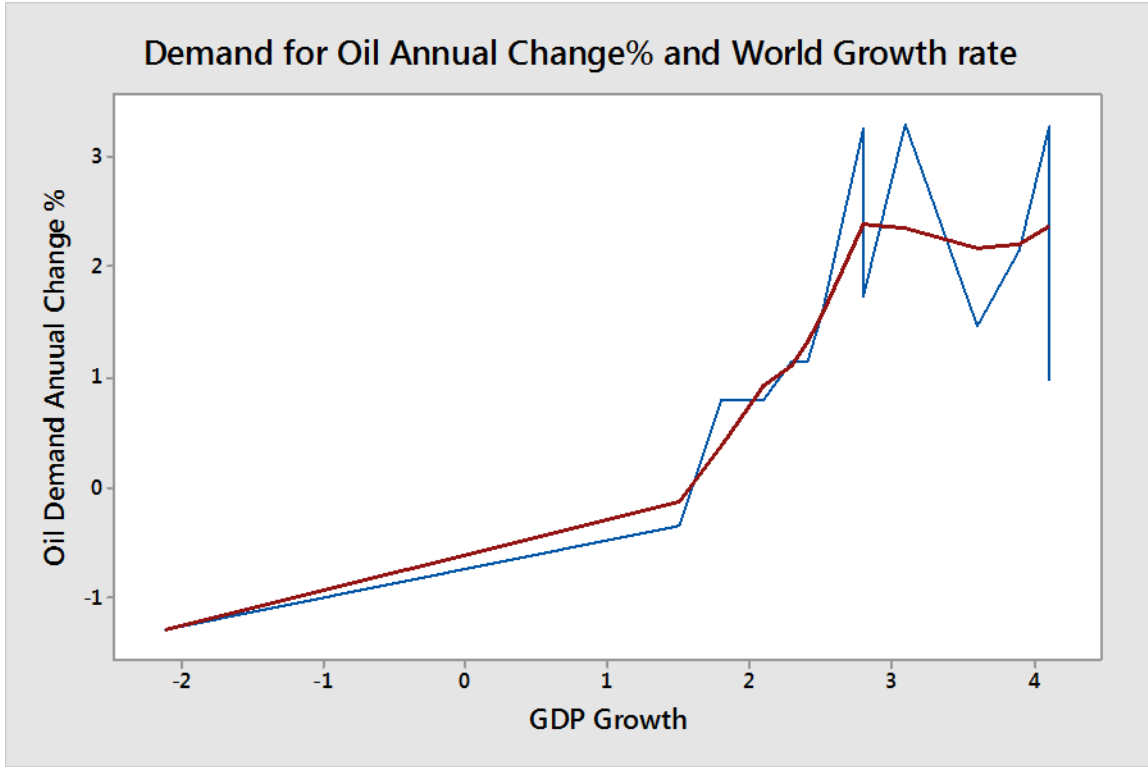
والعلاقة بين نمو الناتج ونمو الطلب على النفط ليست محكمة في الأمد القصير لأسباب منها اختلاف اسهام مجموعات البلدان، وهي بمستويات تطور متفاوتة، في توليد النمو العالمي، وايضا تدخل حركة الخزين. ومع ذلك توجد علاقة اظهرها الشكل البياني رقم (9) ادناه .

تعزير المخزون النفطي احد مصادر الطلب على النفط والذي كان 0.5 مليون برميل يوميا عام 2014 ، وأرتفع إلى 2 مليون برميل يوميا في الفصل الثاني من عام 2015 وأنخفض في الفصلين التاليين من العام. وقد ينخفض إلى 0.6 مليون برميل عام 2016 . ولذا لا بد ان ينقلص فائض العرض النفطي بحوالي 1.5 مليون برميل يوميا كي يقترب السوق من التوازن. ويلاحظ ان السعر تسارع في التدهور اواخر عام 2015 وبداية عام 2016 لأن الاضافة إلى المخزونات النفطية لا تستوعب الفائض. ومما يساعد على تقلص الفائض توقع انخفاض الانتاج من خارج اوبك عام 2016 بعد ان إزداد بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا عام 2015 و 2.5 مليون برميل يوميا عام 2014.

شكل (9)

العلاقة الدالية بين التغير النسبي للطلب على النفط ونمو الناتج المحلي الأجمالي العالمي

للسنوات 2015-2000



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من نشرة السوق الشهرية OPEC ومؤشرات البنك الدولي.
ولنفس الفترة والبيانات التي عرضها الشكل (9) كان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج العالمي ونمو الطلب على النفط 0.761 ومستوى الدلالة 0.001 .

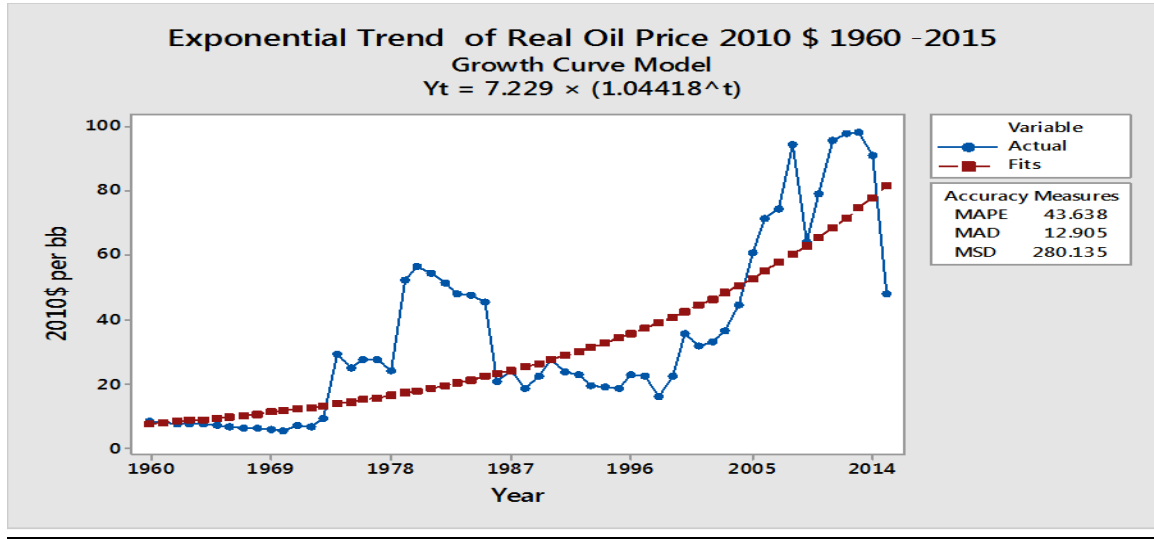
4. بعض الروابط السعرية للنفط الخام:

يبين الشكل (10) ان معدل نمو السعر الحقيقي للنفط الخام بين عامي 1960 و 2015 كان 4.42 بالمائة سنوياً. ويتضح كيف ان السعر الحقيقي أبعد ما يكون عن الانتظام وقد يبقى دون الاتجاه العام لمدة طويلة من الزمن، واصبح عام 2015 وفي عام 2016 دون الذروة التي بلغها مطلع الثمانينات. بتعبير آخر لا توجد ضمانات لانتظام موارد النفط الحقيقية في نمو موجب لعقد من الزمن. وبعد ان يتورط الاقتصاد النفطي بمستويات استهلاك مرتفعة مع ارتفاع الأسعار يتكشف ويتقلص نشاطه الاستثماري عند هبوط الأسعار. وعرض الشكل (1م) حركة السعر الجاري للنفط ويظهر ان معدل النمو السنوي من الاتجاه الأسّي كان 8.03 بالمائة لنفس الفترة .

ومن الجدول (2م) كان نمو السعر الجاري لنفط اوبك 6.51 بالمائة سنويا للمدة 1969- 2015، ومعدل التضخم الأمريكي لنفس الفترة 3.39 بالمائة، اي ان نمو السعر الحقيقي اكثر قليلا من 3 بالمائة. وقد نما سعر الذهب بمعدل سنوي 5.42 ومن هذا يتضح ان سعر النفط تزايد باسرع من الذهب وتبقى المشكلة الكبيرة في عدم استقرار السعر. وللسنوات 1973 – 2015 نما السعر الحقيقي للنفط بمعدل سنوي 2.63 بالمائة وهو ما عرضه الشكل (2م) .

شكل (10)

الاتجاه الاسي لسعر النفط الحقيقي للسنوات 1960 - 2015



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من (13).

جدول (3)

السعر الحقيقي للنفط و سلع اولية اخرى عام 2015 نسبة إلى ماكانت عليه عام 1960

السلعة	نفط العالم	نفط دبي	الغاز الأمريكي	الغاز الأوروبي	القهوة روبستا	الرز التايلندي %5
الرقم القياسي %	564.5	569.2	338.9	325.6	50.5	65.2
السلعة	الحنطة	السكر في	الحديد	النحاس	الألمنيوم	الذهب

				العالم	الأمريكية HRW	
الرقم القياسي %	63.5	80.1	88.6	147.1	59.0	596.0

المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من البنك الدولي.

ومن ملاحظة الأرقام القياسية للأسعار الحقيقية في الجدول (4) لعام 2015 نسبة إلى مستويات الأسعار عام 1960 كان الذهب هو الأعلى والنفط قريب منه. وان القهوة والرز والحنطة والسكر والحديد والنحاس والألمنيوم كلها أنخفضت أسعارها الحقيقية دون مستوى عام 1960. ولهذه المؤشرات دلالات عميقة لفهم التنمية الاقتصادية. وخاصة أن الزراعة والمعادن كانت تُبَخَس في المبادلات مع القطاعات الأخرى على الصعيد الوطني والعالم. ولذا لا بد من الانتباه إلى انعكاس أثر نسب التبادل التجاري، الداخلي والدولي، في القيم المضافة للقطاعات وإسهامها في النمو. و مما له علاقة كان التفاوت لا يستهان به بين نمو أسعار كل من النفط والغاز.

جدول (4)

معاملات الارتباط المعنوية بمستوى دلالة 1 بالمائة بين السعر الحقيقي للنفط في العالم والاسعار الحقيقية لسلع اولية اخرى للسنوات 1984- 2015

نفط دبي	الغاز الأمريكي	الغاز الأوربي	الرز التايلندي %5	الحنطة الأمريكية HRW	السكر في العالم	الحديد	النحاس	الذهب
0.998	0.469	0.964	0.695	0.843	0.567	0.926	0.902	0.861

المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من البنك الدولي.

وتستكمل معاملات الارتباط في الجدول (4) الصورة حيث الارتباط المرتفع بين سعر الحديد وسعر النفط، رغم البطء الشديد في حركة سعر الحديد، وايضا بين سعر النحاس وسعر النفط، وكذلك الحنطة الأمريكية والذهب. إن تفاوت ارتباط أسعار الغاز الأمريكي والغاز الأوربي مع سعر النفط يعكس الارتباط بين أسعار الغاز في السوقين والذي كان 0.523 . وهذا يشير إلى ان سوق النفط عالمي بدلالة الارتباط المحكم بين سعر نفط دبي و متوسط سعر النفط في العالم، بينما لا يوجد مثل هذا الارتباط بين أسعار الغاز.

يرى البعض ان السقوط الأخير لسعر النفط ينسجم مع ماشهدته السلع الأولية منذ الأزمة المالية الدولية الأخيرة، فبعد وصولها إلى اوطأ إنخفاض تحسنت لتصل ذروة جديدة في الربع الأول من عام 2011 . ومنذ ذلك الحين تتخفف أسعار المعادن والسلع الزراعية والمواد الأولية نتيجة ضعف الطلب العالمي ووفرة العرض، لكن النفط قاوم الانخفاض في البداية وبقي يتراوح حول متوسط سعر 105 دولار للبرميل ثم وقع الأنهييار الأخير. وذلك لعدم كفاية نمو الطلب على النفط وتراكم زيادات في العرض (11, P11) .

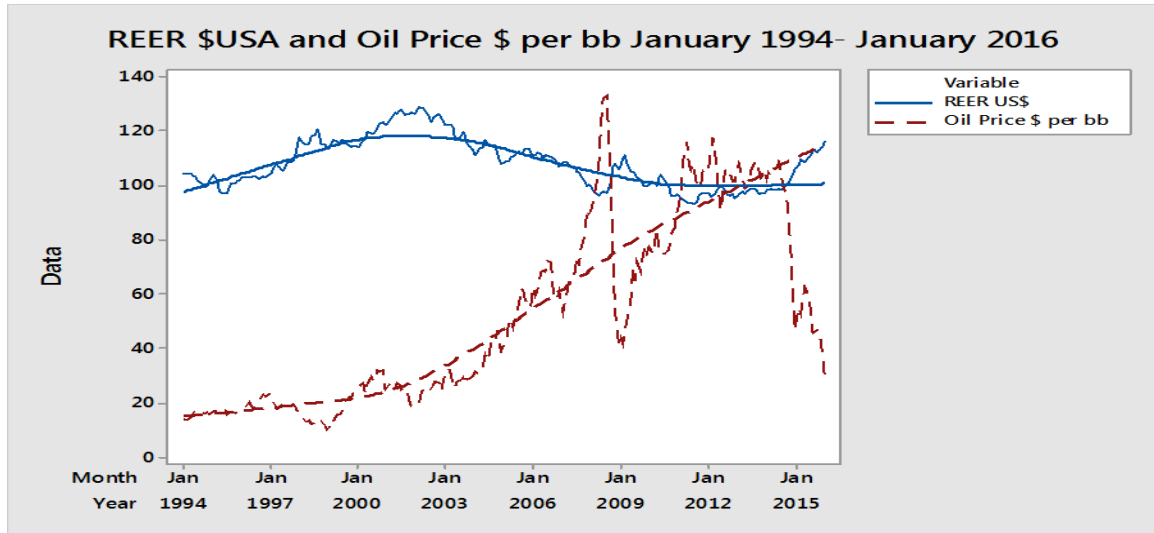
لكن زيادة الطلب على النفط عام 2015 كانت كبيرة مقارنة بالمعدلات التاريخية، ولذا لا يفسر انخفاض السعر من جانب الطلب رغم تناقل نمو الاقتصاد العالمي، بل إن فائض العرض النفطي أنتجته عوامل العرض ذاتها، كما تقدم، وبينته أحدث التقارير، ومع ذلك لا يستبعد دور الطلب إذ قدرت دراسات نشرها البنك الدولي بأن إسهام نقص الطلب بنسبة 35 بالمائة و65 بالمائة للعرض أي فائض العرض. وقد بينت هذه الدراسة أن نمو الطلب عام 2015 لم يكن أقل من المعدلات الاعتيادية بل أعلى منها. ولأن فائض العرض كان بمقدار 2 مليون برميل يوميا عام 2015 ، وهو الأعلى مقارنة بالبيانات التاريخية، لذا فإن تفسير انخفاض السعر بفائض العرض هو المرجح.

ولا يستبعد دور قوة الدولار تجاه العملات الأخرى في انخفاض سعر النفط. والشكل (11) والذي يغطي الفترة بين كانون الثاني 1994 و كانون الثاني 2016 يظهر وجود هذه العلاقة وهي عكسية.

شكل (11)

العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار REER

وسعر النفط من كانون الثاني 1994 إلى كانون الثاني 2016



المصدر : أعده الباحث والبيانات من (12) و FRED Saint Louis .

وكان معامل الارتباط بين سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار والمتوسط العالمي لسعر النفط الشهري سالبا بمقدار 0.655 وهو المتوقع وبمستوى الدلالة قريب من الصفر.

تغيرات سعر صرف الدولار والحساب الجاري لميزان المدفوعات لهما علاقة مع استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط وأسعاره. وإن تقلص استيراداتها منه والاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي في الطاقة أما أن يؤدي إلى خفض عجز الحساب الجاري وتحسن سعر الصرف من هذه الزاوية، أو أن الاستيرادات تنتج نحو سلع أخرى ولهذا التحول مضامين جديدة . وهناك مقاربات نظرية مفادها أن عجز الحساب

الجاري الأمريكي مستقل عن عجز الميزان التجاري للطاقة او اية مجموع سلعية اخرى، لأن عجز الميزان التجاري من خصائص الاقتصاد الكلي فهو الوجه الأخير للفجوة بين الاستثمار والأدخار.

إن علاقة سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار مع سعر النفط واضحة وعكسية كما بينها الشكل البياني رقم 11 آنفا ومعامل الارتباط ، فعندما ترتفع نسبة التبادل التجاري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية تسهم في تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار. ومن زاوية أخرى عندما يرتفع سعر الصرف الأسمي للدولار تجاه العملات الأخرى نتيجة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية يتحسن سعر الصرف الحقيقي للدولار، بثبات اثر العوامل الأخرى، ويمكن ايضا شراء برميل النفط بدولارات اقل ولهذا تظهر العلاقة العكسية. إذ يفترض ان لبرميل النفط، في وقت ما، سعر توازني بقوة شرائية مجردة، وعندما يرتفع سعر الدولار لا بد ان ينخفض سعر النفط بالدولار الجديد، وهو تفسير آخر للعلاقة العكسية. اي ان سعر النفط لا يتحدد اصلا بالدولار بغض النظر عن سعر الأخير بل يعبر عنه بالدولار تبعا لأسعار الصرف في وقت معين.

في السقوط الأخير للسعر تضافرت عوامل الأمد البعيد مع متغيرات الأمد القصير ومنها التوقعات المتأثرة بالأبعاد الجيوسياسية، وايضا ارتفاع قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى، وسياسة منظمة اوبك التي غذت توقعات السوق باستمرار فائض العرض، بعد الامتناع المعلن عن التدخل لتصحيح السعر كما كان منتظرا.

في توقعات البنك الدولي مطلع عام 2016 يبقى سعر النفط دون 60 دولار للبرميل حتى عام 2020 ويتجاوز الثمانين دولارا عام 2025 ، ويبدو ان التنبؤ كان مشدودا للانخفاض الحاد في السعر نهاية عام 2015 وبداية عام 2016 . ولذلك جاء تقدير متوسط السعر العالمي للنفط 37 دولارا للبرميل عام 2016 و 48 دولارا للبرميل عام 2017. وما ان يتقلص فائض العرض وينتظم تحسن السعر ولو بطيئا سوف تعدل هذه التوقعات، وكذلك اسعار العقود المستقبلية.

5. قيد الأحترار العالمي ام قيد الأحتياطات النفطية:

الأحترار وعلاقته بالمقذوفات الكربونية من الطاقة الأحفورية ليس جديدا لكنه حظي باهتمام اكبر عام 2015 عبر عنه مؤتمر باريس للمناخ . وتعهدت الدول التي تستهلك الجزء الأكبر من الطاقة في العالم بإنتهاج سياسات بحزمة مترابطة تؤدي إلى تناقص ملموس في المقذوفات الكربونية حتى عام 2040 . ويؤثر التطبيق الجدي لتلك السياسات في الطلب على الطاقة الأحفورية بالمجمل وعلى الفحم والنفط على وجه الخصوص (P3, 8).

النفط مورد ناضب ، اي انه بمقدار معلوم وثابت، ولهذا يفترض ان يتجه الأهتمام نحو كيفية التصرف به عبر الزمن لتعظيم انتفاع البشرية منه. وبينت تجربة العقود الماضية أن تقدير موارد النفط القابلة للأستخراج، الأحتياطات، في تزايد نتيجة الأكتشافات الجديدة والتي لم تتوقف، وأن مجموع الأحتياطات المثبتة قد تزايدت إلى مرتين ونصف ممالكات عليه عام 1980. ولحد الآن ما يضاف إلى الأحتياطات يفوق ما يستخرج من النفط. وإن استمرار اكتشاف نفوط جديدة قابلة للأستخراج بدرجة معقولة من التأكد

قد قلل بالفعل من تأثير مبدأ النضوب في قرارات الاستخراج والاستهلاك. لكن القيد يأتي من المناخ وما لم تتغير التكنولوجيا لتقدم حولا ممكنة اقتصاديا للسيطرة على التلوث وخفضه فإن القيد المناخي لا يسمح بالانتفاع من جميع المصادر الهيدروكربونية. لأن استخدام الموجود منها الآن يؤدي إلى زيادة درجة الحرارة نهاية القرن الحالي بأكثر من حد التحمل حسب دراسات الخبراء. فلكي لا تتجاوز حرارة الجو 2 درجة مئوية ينبغي تقييد زيادة مقذوفات الكربون بترليون طن، بينما يؤدي حرق الوقود الأحفوري الموجود إلى زيادة المقذوفات بمقدار 2.5 ترليون طن من الكربون (P5, 8). ومن المفيد التذكير بأن الفحم أكثر تلويثا من النفط بفارق مهم، ومثلما تجري المفاضلة بين الغاز والنفط والفحم لماذا لا يقلل الفحم أولا لحين التمكن من تطوير التكنولوجيا المناسبة للسيطرة على المقذوفات الكربونية، ويساعد ظهور تكنولوجيا لأقتناص وتخزين الكربون على تشجيع البحث والتطوير بهذا الاتجاه.

ولأن زيادة الاحتياطات وقيود البيئة كلاهما قللا من اثر النضوبية قد يتزايد دور التكاليف في قيادة أسعار النفط وطالما يستخرج اولا النفط الأسهل تتحرك صناعة النفط نحو نفوط الكلفة الأعلى مع الزمن. بيد ان تكنولوجيا العمليات النفطية ايضا تركز تقدما كبيرا بحيث ادخلت نفوطا لم يكن من المجدي اقتصاديا استخراجها في الماضي ضمن الاحتياطات. وبهذا صارت المسألة منوطة بالتكنولوجيا سواء من جانب الاستخراج او القيد البيئي.

و العنصر الثاني المهم يتمثل في ان العرض غير مرن تجاه الأسعار في النفط التقليدي إذ يتطلب الاستثمار مدة زمنية قد تصل لسنوات عدة قبل ان ينجم عن زيادة في طاقة الاستخراج (P8, 8). اما في النفط الصخري ومع وسائل الإنتاج الجديدة بات الزمن الفاصل بين الاستثمار والإنتاج قصيرا، وفي نفس الوقت تقلص العمر الإنتاجي للاستثمار. ولهذا يمكن وصف عرض النفط غير التقليدي بالمرونة السريعة مقارنة بالنفط التقليدي. ولذلك يتزايد عرض النفط الصخري استجابة لارتفاع الأسعار بتخلف زمني اقل بكثير من النفط التقليدي، ثم يتراجع عند انخفاضها بعد مدة ليست طويلة.

في عام 2005 بلغ استهلاك النفط في اوربا والولايات المتحدة الأمريكية ذروته ثم اخذ بالتراجع نتيجة للتحسن في كفاءة محركات السيارات، باستخدام وقود اقل بنسبة 20 بالمائة، وسياسات وضوابط شاملة ومن المتوقع تسارع وتائر توفير الطاقة في مختلف الأنشطة في السنوات القادمة. وإلى جانب الاقتصاد بالنفط ازداد انتاجه في الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية لوحدها اسهمت في ثلثي زيادة عرض النفط خلال الخمس سنوات المنتهية عام 2015 ، واستمرت كندا ايضا في تطوير النفط غير التقليدي. وانخفض استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الذي كان 12 مليون برميل يوميا عام 2005 إلى ما دون النصف عام 2015 . وسوف تكتفي الولايات المتحدة ذاتيا من الطاقة في عشرينات القرن الحالي ومن النفط في الثلاثينات. وبالتزامن مع تلك التحولات تصاعد النمو الاقتصادي في اسيا والطلب على النفط هناك، ويقدر ان 60 بالمائة من الزيادة في الطلب على النفط ستأتي من الصين والهند واللذان تعتمدان على الاستيراد بنسبة لا تقل عن 70 بالمائة في الأولى و90 بالمائة في الثانية لتلبية الزيادة في طلبهما على النفط.

ويفهم ان لتلك التحولات ابعادا جيوسياسية في علاقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمنتجي النفط، إذ أصبحت الأولى أكثر أمنا في تجهيز الطاقة والثانية أكثر اعتمادا على الخارج وتهتم بالنتيجة في شروط استمرار تدفقات النفط إليها من مصادرها. لكن الوحدة الأكيدة لسوق النفط في العالم ، والتي يؤكد ترابط الأسعار وكلفة النقل الواطنة نسبة إلى سعر النفط، وسهولة انسياب النفط من أي مكان في العالم إلى أي مكان آخر تضعف مصداقية تلك المقاربة لأمن الطاقة. ومع ذلك تبقى دلالة موضوعية لمفهوم أمن الطاقة ربما في نسبة الاكتفاء الذاتي، اما القول بوجود أكثر احتياطات النفط في منطقة مضطربة فإن هذا البعد الجغرافي في توزيع الاحتياطات النفطية يهتم به جميع المستهلكين لأن سوق النفط موحدة ولا تخص الولايات المتحدة أو الصين دون غيرهما.

أصبحت البلدان الناهضة محركا لنمو الاقتصاد العالمي في السنوات الماضية وخاصة بعد الأزمة المالية الدولية 2007-2008 ، ثم أخذ نمو البلدان الناهضة بالانخفاض منذ عام 2010 . ويبدو ان اقتصاد العالم يتكيف مع نمو معتدل في العالم النامي وخاصة دول السوق الناهضة الكبرى مثل الصين، ومن نتائج هذا التكيف، لحد الآن، فتور نمو التجارة العالمية وحركة رأس المال، وربما أهمها المستوى المنخفض لأسعار السلع الأولية (19). ورغم القناعة الواسعة بأن الصين تتجه نحو الاستهلاك وتحول إلى اقتصاد تقوده الخدمات، نرى ان هذا الاستنتاج متسرع لأن الاقتصاد هناك لم يصل بعد إلى حدود إمكانات Potentialities التصنيع، ويؤدي انقسام النمو عن الصادرات الصناعية إلى أزمة اقتصادية بنيوية. لان المستوى العام للتكنولوجيا بدلالة رأس المال للعامل والذي ينعكس بالمستوى المتوسط للإنتاجية ومتوسط الدخل للفرد كلها تفيد ان الصين لا بد لها ان تحافظ على استراتيجية النمو الحالية بعد معالجة العقبات وأهمها التلوث، عبر التطوير السريع للتكنولوجيا كي يعتمد النمو على مكاسب أكبر من التقدم التقني وفي نفس الوقت معدلات أقل من التلوث. غير ان النمو المنخفض في الصين وبقية دول بريكس له آثار انتشار في العالم وتعتمد النتيجة على فرص تعويض النمو جزئيا من مناطق أخرى وليسر المالي دور ايجابي في الحد من تراجع النمو.

في عام 2001 ونتيجة لزيادة الإنتاج من خارج أوبك وخاصة روسيا وضعف الاقتصاد الأمريكي تعرض السوق لضغوط نحو خفض السعر. واستجابت أوبك بخفض الإنتاج في ايلول بحوالي 3.5 مليون برميل في اليوم، لكن السعر انخفض في تشرين الثاني بنسبة 35 بالمائة. وفي كانون الثاني من عام 2002 خفّضت أوبك سقف الإنتاج بمقدار 1.5 ملون برميل في اليوم وشاركت معها روسيا، واستجاب السوق لتلك التدابير وارتفع السعر إلى حوالي 25 دولار في آذار عام 2002.

في منتصف عام 2002 كان الفائض في طاقة الاستخراج حوالي 6 ملايين برميل في اليوم، وفي عام 2003 انخفض الفائض إلى 2 مليون برميل في اليوم، وذلك لزيادة الاستهلاك وزيادة الطلب للتخزين، وكان الإنتاج من خارج أوبك قد تعثر، واستمر إجتماع العوامل الايجابية لتحسن السعر وصولا إلى ذروته عام 2008 .

يرى البعض ان التحدي الأكبر يتمثل في تغير المناخ وعلاقته بتراكم مقذوفات الكربون من الوقود الأحفوري ، ولهذا تشتد المطالبات لفرض ضرائب على تلك الملوثات تعكس الكلفة الاجتماعية. وايضا في

هذا السياق تأتي الدعوات التي تلقى المزيد من الدعم نحو مغادرة التكنولوجيا القديمة نحو أخرى خالية من الكربون (21, P1). وفي هذا الطريق تطالب المؤسسات المالية الدولية ومنظمة الطاقة الدولية بخفض الإعانات للوقود الأحفوري وكانت الاستجابة واسعة وتحقق خفض فعلا، وعند اجتماع خفض الإعانات مع فرض الضرائب يزداد سعر المشتري وتؤدي هذه السياسات إلى تقليل الطلب على الوقود الأحفوري بثبات أثر العوامل الأخرى. وتتفاوت التقديرات حول مستقبل الطلب على الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لأختلاف الفرضيات حول مسار محددات الطلب على الطاقة، وتشترك جميعها في استمرار انخفاض كثافة الطاقة لوحدة الناتج المحلي الأجمالي في العالم. وذهبت بعض السيناريوهات التي نشرتها منظمة الطاقة الدولية إلى انخفاض مجموع الطلب على الطاقة خلال المدة بين عامي 2014 و2040 في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان (22).

في حين يزداد الطلب على الطاقة في البلدان النامية ومنها الصين وهي الدولة الأولى في استهلاك الطاقة، ويصبح طلب الهند على الطاقة مساويا للولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك يبقى ادنى من المتوسط العالمي بالمعدل للفرد. ولذا يشهد التناقض بين مطلب السيطرة على المقذوفات الكربونية من جهة والمستوى المنخفض لمعدل استهلاك الفرد من الطاقة في البلدان النامية، ومن غير المعقول الأقرار بالحق المشروع للأخيرة في اللحاق بالجزء المتقدم والمرفه من العالم دون زيادة حجم الطاقة المستهلكة سقوف حماية البيئة ما لم تبذل جهود حثيثة وموارد ضخمة لتطوير التكنولوجيا المناسبة، ضمن شروط استدامة البيئة، لإنتاج واستخدام الوقود الأحفوري.

أكدت تقارير منظمة الطاقة الدولية اتجاه تكاليف إنتاج الطاقة في الانخفاض، بصفة مستمرة ولكافة مصادرها، إلى جانب تكاليف تكنولوجيا الاستخدام الأكفا للطاقة والمقذوفات الكربونية الأقل. ويستفيد استخراج النفط والغاز من انخفاض التكاليف من المصدر التكنولوجي ليخفف أثر زيادة التكاليف بتحريك التطوير والإنتاج إلى التراكيب الجيولوجية الأكثر تعقيدا (22). وان تطوير النفط الصخري حساس لسعر النفط بحيث ان الاستثمار لتطوير حقول جديدة وكذلك حجم الإنتاج يعتمدان على سعر النفط في المستقبل. ويبدو ان مستقبل النفط الصخري مشكوك فيه مادام سعر النفط دون 60 دولار، ولا يزداد الإنتاج قبل وصول السعر إلى 70 دولار للبرميل. ولما تقدم سوف ينخفض عرض النفط من خارج أوبك عام 2016 لأن زيادة الإنتاج هناك جاءت من النفوط غير التقليدية، النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والرمال النفطية الكندية، وهي عالية الكلفة.

ارتبط هبوط الأسعار منتصف الثمانينات بزيادة الإنتاج من خارج أوبك وخاصة من الاسكا والمكسيك ونفط بحر الشمال. وقد اضطرت أوبك إلى خفض إنتاجها بنسبة تقترب من النصف تقريبا وتحملت السعودية النصيب الأكبر ومع ذلك انخفضت الأسعار، فغيرت السعودية سياستها بإطلاق الإنتاج وبقيت الأسعار منخفضة بعد ذلك لمدة طويلة. وارتبط انخفاض الأسعار في عامي 1990 و1991 بأزمة الكويت والتي أدت إلى خسارة السوق لأكثر من أربعة ملايين برميل يوميا من العراق والكويت لكن الطاقات الفائضة لبقية المنتجين قادرة على تعويض انسحاب الدولتين من التصدير لكن زيادة الإنتاج من المصادر البديلة تطلب بعض الوقت فارتفع سعر برنت في ايلول إلى حوالي 40 دولار للبرميل وتراجعت

نهاية السنة الى 28 دولار للبرميل. وانهار السعر منتصف كانون الثاني 1991 ، نتيجة اطلاق اعضاء منظمة الطاقة الدولية الى السوق جزء من مخزوناتهم. لقد عبرت ارتفاعات اسعار النفط في السبعينات ومطلع الثمانينات عن قوة منظمة اوبك واهمية انتاجها في سوق النفط. وحفزت الأسعار المرتفعة على الاستثمار في تطوير النفط الذي كان مرتفع الكلفة وتكتفه اوضاع جيولوجية معقدة في بحر الشمال وخليج المكسيك وامكن اخرى. كما ان النزاع فيما بين دول منظمة اوبك الى جانب زيادة قدرات الإنتاج من خارج دولها كلاهما اسهم في ضعفها والتي ظهرت في انهيار السعر منتصف الثمانينات. وثمة تشابه بين انهيار الأسعار عامي 1985 و1986 والانهيار الأخير من جهة زيادة الإنتاج من خارج اوبك وسياسة اوبك في عدم تقييد الإنتاج. لكن الانهيار الأخير جاء عقب مستويات انتاج اعتيادية لدول اوبك بينما في منتصف الثمانينات انخفض السعر بعد ان قلصت اوبك الإنتاج إلى النصف وبعد ذلك اطلقت الإنتاج نتيجة اليأس من السيطرة على السوق. بينما يلاحظ اثر العوامل من خارج السوق في موجتي 1990-1991 و2008-2009 ، في الأولى احتلال الكويت والحرب وفي الثانية الأزمة المالية الدولية (23). وكانت حركة سعر النفط في الانهيار الأخير اقل ارتباطا مع اسعار الأصول والسلع الأولية الأخرى منها في انهيار عامي 2008-2009 ، ولهذا يمكن القول ان الأخيرة من نتاج سوق النفط داخليا، بينما في السابقة كانت العوامل الخارجية اقوى في حدوثها. وبغض النظر عن اختلاف السياق استجابت اوبك بخفض الإنتاج في الانهيار السابق وزيادة الإنتاج في الاضطرابات السعريّة الثلاثة الأخريات. وبين عامي 1990 و2015 كان الارتفاع الحاد في الأسعار يسبق الانهيار.

خاتمة:

إن أهمية سعر النفط ، ماليا واقتصاديا ، تجعل الدقة في دراسة سوقه واجبة من اجل الوضوح التام لتتقnie الحوار وفهم مضامين القرارات المرتبطة بمستقبل المورد النفطي في ضوء وقائع الفترة القريبة الماضية. لقد تفاقم هبوط سعر النفط إلى انهيار صاعق، مع توقعات تشاءمت إلى بقاءه دون 60 دولار للبرميل حتى عام 2020. ورغم التحفظ على تلك التوقعات، لشدة ارتباطها بمسار السعر في النصف الثاني من عام 2015 وبداية عام 2016 ، لكن خفض المخاطر يستدعي بناء استراتيجية المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية على اساس مورد منخفض من صادرات النفط. إذ يتبين من مجموع الوقائع التي اشتغلت عليها هذه الدراسة ان إمكانات الإنتاج النفطي وفرص تطوير نفوط جديدة من خارج بلدان اوبك كبيرة، ويبقى فائض العرض محتملا في الأمد المتوسط عندما تتجاوز الأسعار 70 دولارا للبرميل.

لقد استعرضت الدراسة حركة العناصر الأساسية في سوق النفط وبينت اتجاه نمو الطلب على النفط نحو التناقص، واصبحت البلدان النامية والناهضة مصدر الزيادة في الطلب عليه، ويتزايد الثقل الآسيوي في سوقه. وبرزت منذ منتصف الثمانينات مشكلة التناقض بين محافظة دول اوبك على حجوم صادراتها، من جهة، ومحاولتها في السيطرة على السعر الذي يتطلب المبادرة بخفض الإنتاج من جهة أخرى، ما يعني التراجع لصالح منتجين آخرين. ولدى العراق الكثير من الأسباب الموضوعية لمواصلة تطوير النفط ونمو الطاقات الاستخراجية والتصدير، فقد ضاعت عيه الكثير من الفرص، ولا يتناسب انتاجه مع إحتياجاته الفعلية والمحتملة، وسكانه وخصائص إقتصاديه كما هي عليه الآن وفي الآماد المنظورة .

لقد عالجت الدراسة بيانات سعر النفط في الاتجاه العام وفترات التغير العنيف، كل على حدة، وبصفة عامة لا يقدم السوق، مسبقاً، اشارات كافية وذات نمط مستقر ومتفق على دلالتة لما سيحدث حتى للقريب العاجل. بيد ان اسباب تغير السعر تصبح مفهومة لاحقاً، وهو ما اوضحته هذه الدراسة، وخاصة في الأسعار المستقبلية حيث كانت تراجعية منذ نهاية عام 2013 وحتى تموز من عام 2014 . ونقص العرض (فائض الطلب) الذي كان بحوالي 2 مليون برميل يوميا عام 2007 اقترن بتصاعد سريع في الأسعار في حينه ولاحقاً حتى الذروة التي سبقت الانهيار عام 2008. وفي عام 2015 كان فائض العرض ايضا بحوالي 2 مليون برميل يوميا وسبقه فائض في عام 2014 بمقدار مليون برميل في اليوم.

واوضحت الدراسة العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي للدولار وسعر النفط من البيانات الشهرية بين عامي 1994 و كانون الثاني من عام 2016 ، وعلاقة سعر النفط باسعار اخرى لا سيما الذهب موجبة في الاتجاه العام. ويغطي سعر النفط التضخم العالمي بفارق حقيقي، في الأمد البعيد، وفي السنوات القليلة القادمة بالكاد يستعيد السعر مستوياته السابقة ومهما إزدادت الصادرات، آخذين بالاعتبار زيادة السكان، تتراجع امكانيات الاستثمار للتنمية، وينخفض متوسط الاستهلاك الأسري ومن الضروري التكيف بسياسات ملائمة. وفي نفس الوقت اعادة توجيه الجهد الحكومي نحو تخليق صادرات سلعية إلى جانب النفط لأن الاقتصاد العراقي تعود العمل مع وفرة في العملة الأجنبية.

وبالإضافة إلى السوق الحقيقي للنفط العيني يتزايد التعامل مع النفط بصفته من الأصول المالية عبر الأسواق المستقبلية، كما ان لتغيرات سعر النفط علاقات مع اداء الاقتصاد العالمي من جانبي العرض والطلب. ومن الصعب فهم المضامين الجيوسياسية للنفط موضوعيا، والتي يتكاثر الحديث عنها، ما لم يدرس النفط اقتصاديا اولا وبأدوات التحليل الاقتصادي. إذ لا توجد سياسة تغير اساسيات اقتصاد النفط والأسواق، بل يمكن لهذه الدولة المنتجة اوتلك زيادة او خفض العرض لمدة من الزمن وان القوانين الموضوعية للاقتصاد وآليات الأسواق هي التي تعين نتائج قرارها. .

ملحق إحصائي :

جدول (م1)

العرض والطلب العالمي على النفط بملايين البراميل يوميا

المتوسط العالمي لسعر النفط دولار	الفائض	النفط الخام من أوبك	العرض العالمي عدا خام أوبك	العرض العالمي	الطلب العالمي	السنة
28.23	1.1	27.9	49.0	76.9	75.8	2000
24.35	0.9	27.2	50.1	77.3	76.4	2001
24.93	(0.3)	25.3	51.4	76.7	77.0	2002
28.90	(0.2)	27.0	52.3	79.3	79.5	2003
37.73	0.8	29.1	53.9	83.0	82.1	2004
53.39	0.1	31.1	53.0	84.2	84.1	2005
64.29	(0.8)	30.9	53.7	84.4	85.2	2006
71.12	(2.0)	30.2	54.5	84.6	86.6	2007
96.99	(0.3)	31.1	54.7	85.3	86.1	2008
61.76	(0.6)	28.7	55.5	84.2	84.8	2009
79.04	(0.6)	29.2	57.0	86.6	87.2	2010
104.01	(0.4)	29.8	57.8	87.6	88.0	2011
105.01	0.6	31.2	58.4	89.6	89.0	2012
104.08	0.1	30.2	59.9	90.1	90.0	2013
96.24	1.0	30.8	61.6	92.4	91.4	2014
50.75	2.0	32.0	63.0	95.0	93.0	2015
	1.1	32.8	62.5	95.3	94.2	2016
	0.1			97.0	96.9	2017
	(0.4)			97.8	98.2	2018

مصدر البيانات: اعداد مختلفة OPEC , Monthly Oil Market Indicators ؛ (13) ؛

IEA, February 2016

جدول (م2)

المعدلات السنوية لنمو اسعار النفط والنتاج المحلي الأجمالي والذهب في العالم للسنوات 1969-2015
من معدلات الانحدار للاتجاه العام الأسّي

2015 -1990		2015 -1969		المتغيرات والمدد الزمنية
اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	
48.24	2.5	65.82	2.81	النتاج المحلي أجمالي
7.61	5.95	9.15	6.51	سعر نفط اوبك
48.78	1.996	22.57	3.39	الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأمريكي
6.98	5.67	10.32	5.42	سعر الذهب

المصدر: اعداد الباحث

وكان معدل العائد على السند الحكومي الأمريكي لعشر سنوات في الفترة الأولى 6.67 بالمائة ، والثانية 7.61 بالمائة.

جدول (م3)

إنتاج وصادرات النفط الخام في العالم واوبك للسنوات 1979-2014

معدلات النمو السنوية من معدلات الانحدار الأسية

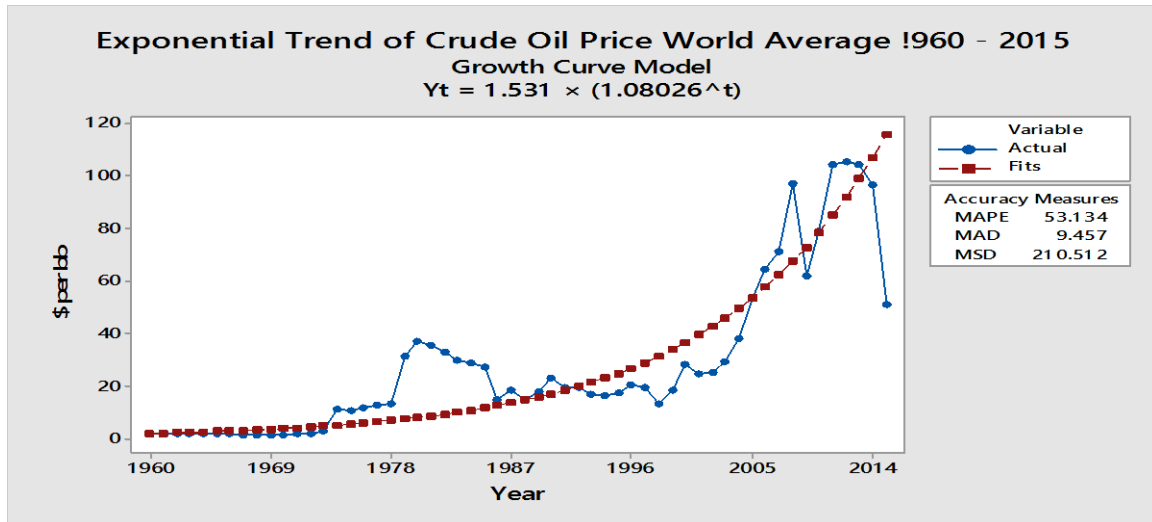
إنتاج النفط الخام في اوبك		إنتاج النفط الخام في العالم		صادرات اوبك		صادرات النفط الخام في العالم		المتغيرات والمدد الزمنية
اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	اختبار t	معدل النمو السنوي بالمائة	
				5.159	1.557	10.00	1.889	-1979 2014
8.35	1.29	15.17	1.02	9.10	1.537	10.17	1.593	-1990 2014
				(0.104)	(0.045)	0.84	0.205	-2004 2014

1.18	1.43	4.44	1.33	0.296	0.531	(1.41)	(0.065)	-2010 2014
------	------	------	------	-------	-------	--------	---------	---------------

المصدر: إعداد الباحث

شكل (1 م)

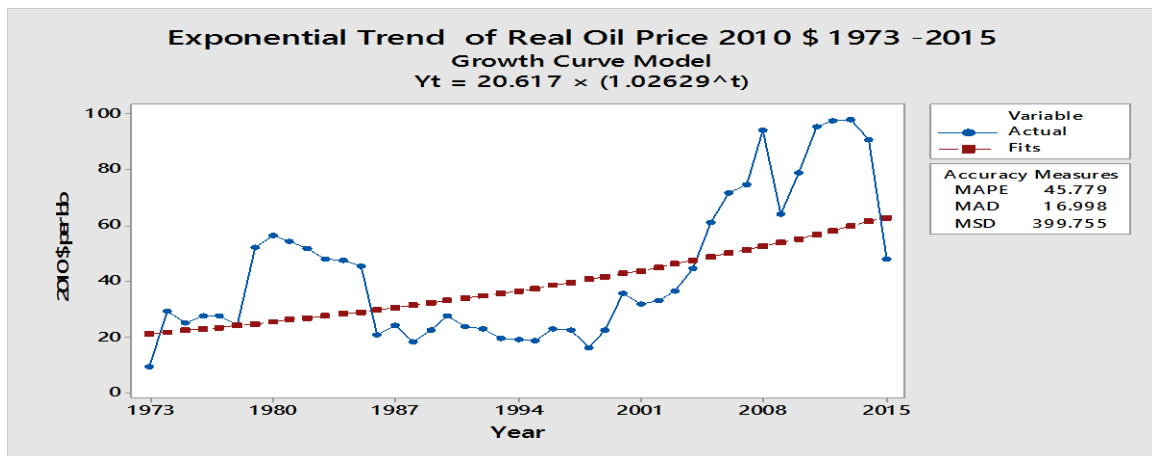
الاتجاه الأسّي للسعر الجاري للنفط الخام للسنوات 1960 - 2015



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (13).

شكل (2م)

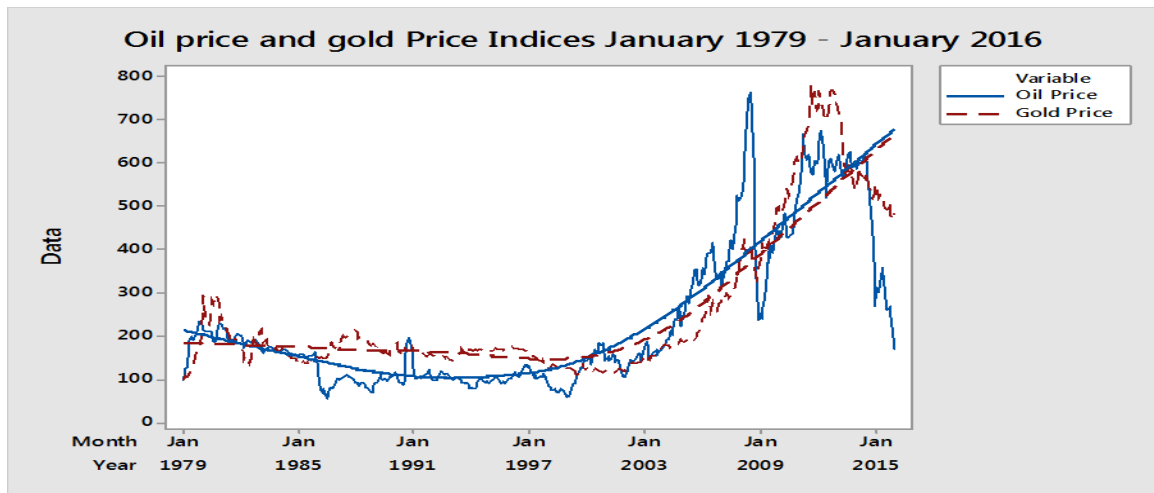
الاتجاه الأسّي للسعر الحقيقي للنفط للسنوات 1973 - 2015



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (13).

شكل (3م)

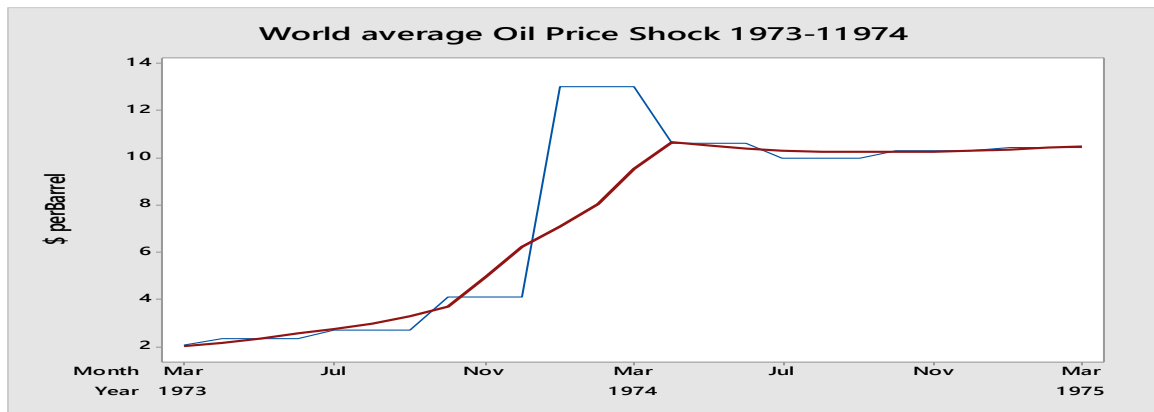
الأرقام القياسية لأسعار النفط واسعار الذهب بين كانون الثاني 1979 وكانون الثاني 2016



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل (4م)

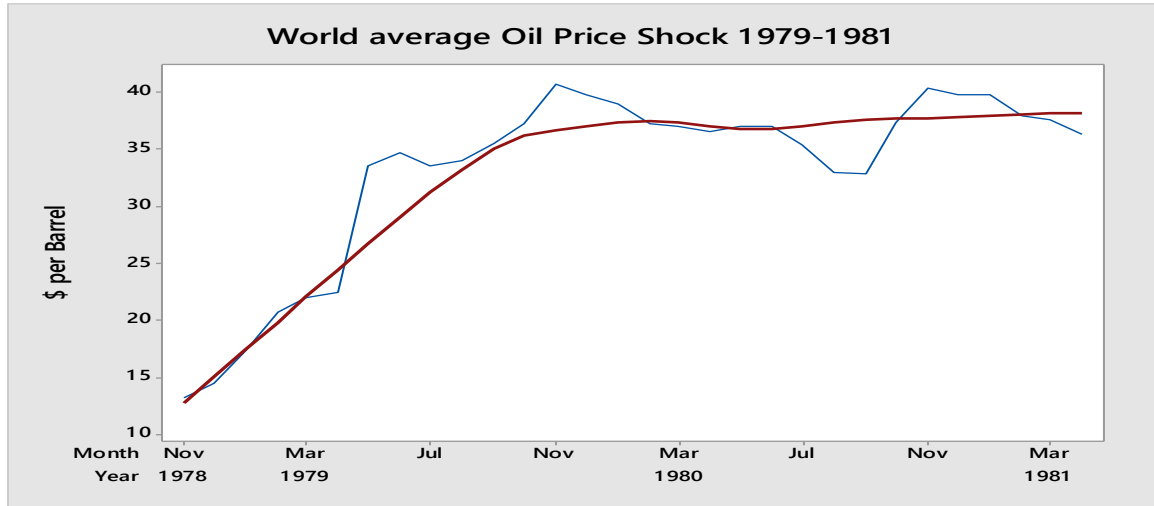
صدمة تغير السعر عام 1974



المصدر: إعداد الباحث و البيانات من (12).

شكل (5م)

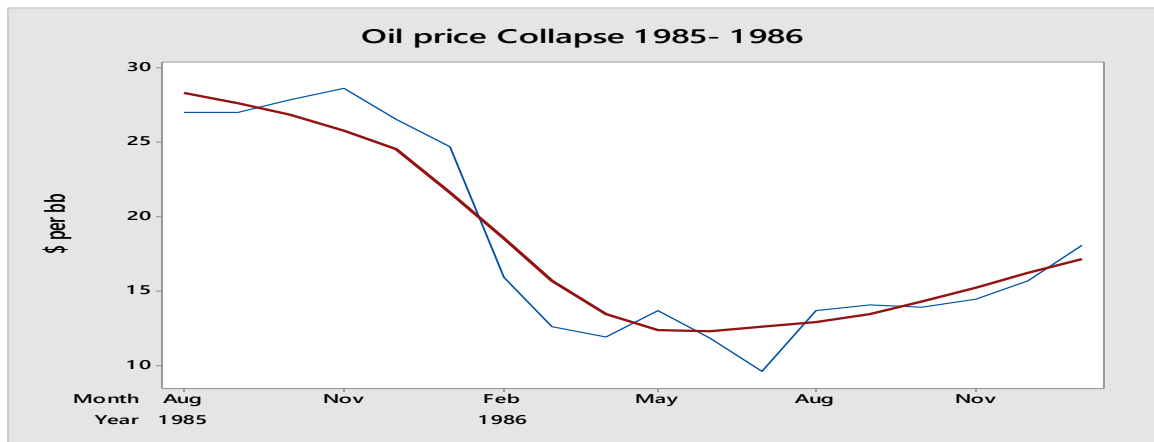
صدمة تغير السعر في السنوات 1979-1981



المصدر: إعداد الباحث والبيانات من (12).

شكل (6م)

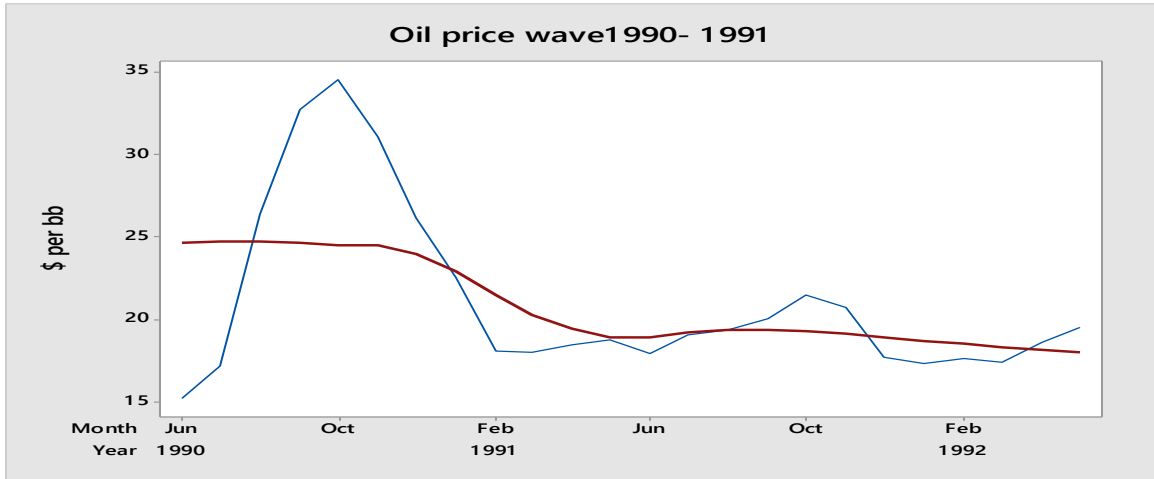
انهيار السعر عامي 1985-1986



المصدر: اعده الباحث والبيانات من (12).

شكل (م7)

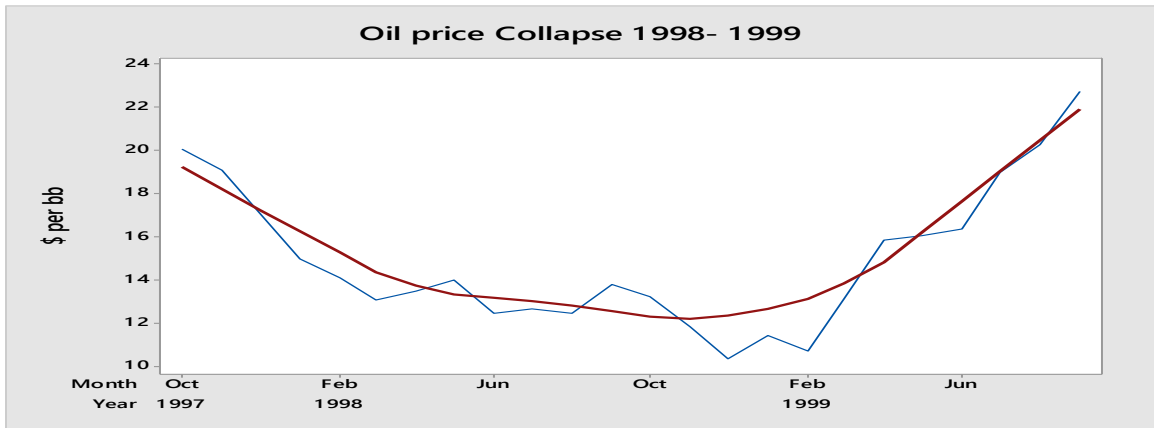
موجة السعر بين حزيران 1990 وشباط 1991



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل (م8)

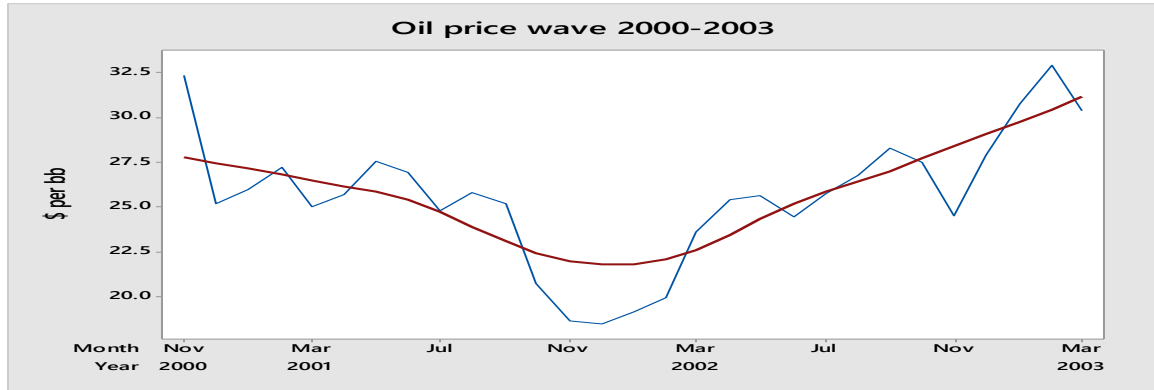
انهيار السعر عامي 1998- 1999



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل (9م)

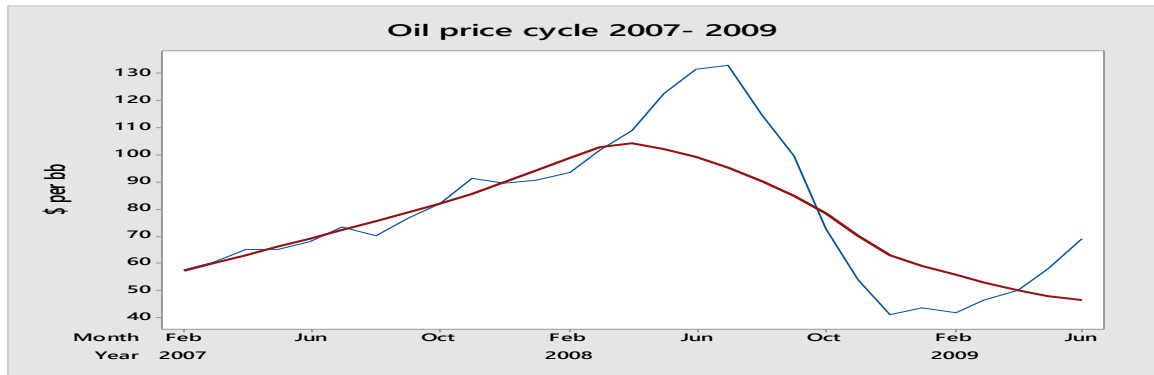
حركة السعر في السنوات 2000-2003



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل (10م)

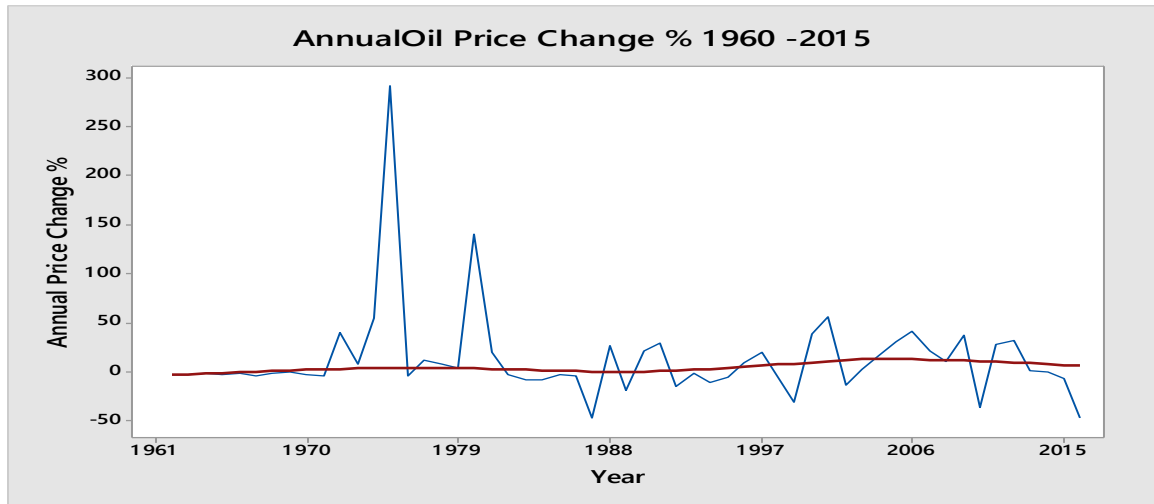
انهيار السعر في خضم الأزمة المالية الدولية



المصدر: اعدده الباحث والبيانات من (12).

شكل (11م)

التغير النسبي السنوي في سعر النفط الأسمي للسنوات 1960 - 2015



المصدر إعداد الباحث ، والبيانات من (13).

المصادر:

- (1) De Santis, Roberto A., Crude Oil Price Fluctuations and Saudi Arabian Behavior, Kiel Working Paper No.1014, Kiel Institute of World Economics, October 2000.
- (2) CEE, Economics of the Energy Industries, CEE, www.beg.utexas.edu/energyecon.
- (3) Pashakolaie, Vahid Ghorbani, et al, Oil Production Cost Function and Oil recovery Implementation-evidence from an Iranian Oil Field, energy Exploration and Exploitation, Vo.33, No. 4, 2015, PP. 459-470.
- (4) Hamilton, James D., Oil Prices, Exhaustible Resources, and economic Growth, October 2012.
- (5) Reiss, Peter C., Economic and Financial Determinants of Oil and Gas Exploration Activity, January 1990, www.nber.org/books/glen90-1.

- (6) IEA, Energy and Climate Change, OECD, IEA, 2015.
- (7) IEA, World Energy Outlook fact sheet: Global Energy Trends to 2040.
- (8) Dale, Spencer, New Economics of Oil, Society of Business Economists, Annual Conference, London, 13 October 2015.
- (9) BP, BP Energy Outlook, 2016 Edition.
- (10) Stevens, Paul and Hulbert Matthew, Oil Prices: Energy Investment, Political Stability in the Exporting Countries and OPEC's Dilemma, Chatham House, EPPP Programme Paper : 2012/03
- (11) Baffes, John, et al, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, March 2015, PRN15/01.
- (12) World Bank Commodity Price Data, Monthly Series , February 2016.
- (13) World Bank Commodity Price Data , Annual Series, February 2016.
- (14) World Bank Commodity Price Forecast, January 20, 2016.
- (15) CNNmoney, What it Cost to Produce Oil, money.cnn.com. 23 November 2015.
- (16) Knoema, Oil Production and Operating Cost, knomema.com, 21 January 2016.
- (17) OPEC Monthly Oil Market Report- February 2016.
- (18) Baumeister, Christiane and Kilian, Lutz, Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us, Center for Financial Studies Working Paper Series No. 525, www.ifk-cfs.de .
- (19) World Bank, Global Economic Prospects: Spillovers Amid Weak Growth, World Bank Group, January 2016.

(20) EIA, Annual Energy Outlook 2015 with Projections to 2040, April 2015, EIA.

(21) Nordhaus, William, The Economics of an Integrated World Oil Market , Keynote Address, International Energy Workshop, Venice , Italy, 2009.

(22) IEA, World Energy Outlook, 2015, London, 10 November 2015.

(23) بافس جون وآخرون، اسفل المنحدر، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2015، الصفحات 23-20.

(23) World Bank , Commodity Markets Outlook , January 2016.